وودرو ويلسون ودوره في اصلاح النظام الاقتصادي الاميركي ١٩١٣-١٩١٦

م.د. جواد رضا السبع
جامعة واسط – كلية الاداب
بريد الكتروني: joowad@yahoo.com

ملخص البحث

هذا البحث هو محاولة لتسليط الضوء على انجازات ويلسون التشريعية في دورته الرئاسية الاولى (١٩١٣-١٩١٦) لسد بعض الثغرات في التاريخ الاميركي لا سيما ان البحث يسلط الضوء على مرحلة مهمة شهدتها الولايات المتحدة تمثلت بظهور الحركة "التقدمية الاصلاحية" ومحاولتها اصلاح المساوئ التي ولدها النمو الصناعي والسكاني الكبير الذي شهدته الولايات المتحدة في الربع الاخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ولأهمية هذا الامر تم اختيار موضوع البحث الذي حمل عنوان "**وودرو ويلسون ودوره في اصلاح النظام الاقتصادي الاميركي ١٩١٣-١٩١٦**".

تطرق البحث الى التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن نمو جمهورية لينكولن الزراعية وتحولها الى دولة صناعية كبيرة في بداية القرن العشرين، وما رافقها من سلبيات بسبب هذا التغيير، فضلا عن تسليط الضوء على اهم الحركات الاصلاحية خلال هذه الفترة ومطالبها الاصلاحية، وتسليط الضوء على دور ويلسون في اصلاح نظام التعرفة الكمركية عام ١٩١٣ بتخفيضها والصعوبات التي واجهها لإقرار التشريع واهمية ذلك التشريع بالنسبة اليه وللحركة التقدمية بصورة عامة. وتناول البحث ايضاً بالتفصيل **دور** ويلسون المهم والاكثر بعداً في برنامجه الاصلاحي المتمثل في تشريع قانون الاحتياطي الفيدرالي لعام ١٩١٣ والذي كان أكثر تعقيداً من اصلاحه السابق، لاختلاف الرؤى حول ماهية الاصلاح الذي يجب تنفيذه. وناقش المبحث الرابع والاخير منه موضوع ويلسون وتشريع قانون كلايتون المقاومة للاحتكار لعام ١٩١٤، وهو التشريع الذي لم يقل عن سابقه بالتعقيد وعدم الاتفاق على شكل الاصلاح المراد انجازه على الرغم من الاتفاق العام حول المساوئ التي ولدتها الشركات الاحتكارية.

شهدت الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين موجة اصلاحية كبيرة استمرت حتى عام ١٩١٧ عرفت بالحركة التقدمية وكانت الحركة من القوى بحيث لم تستطع أي شخصية اقتصادية او سياسية او اجتماعية البروز ما لم تربط نفسها مع التقدميين. وانسجاماً مع موجة الاصلاح التي كانت سائدة في الاجواء صاغ ويلسون عام ١٩١٢ برنامجه الانتخابي الذي عرف بـ"**الحرية الجديدة**" متوافقاً مع مطالب التقدميون، وعزم ويلسون على ركوب الموجة التقدمية بشكل لا يبعده كثيراً عن المحافظين الذين دعموه في بداية ترشيحه.

حقق ويلسون من خلال تنفيذ البند الاول من برنامجه الاصلاحي المتمثل بإقرار لائحة اندروود–ستيفنس عام ١٩١٣ نصراً شخصياً كبيراً بعده الرئيس الاول الذي استطاع تخفيض نسب التعرفة الكمركية بشكل فعلي منذ خمسين سنة. واثبت ويلسون مهارة سياسية ومرونة كبيرة خلال تنفيذ بنوده الاصلاحية الرئيسة عن طريق موازنته بين مطالب المحافظين والتقدميين وتدخله الشخصي الحازم وتقديم التسويات والضغط على ممثلي كلا المجلسين من اجل اقرارها. كانت اصلاحات ويلسون الاقتصادية حلقة مهمة في سلسلة الاصلاحات التي قام بها الرؤساء الديمقراطيون في ثلاثينيات وستينيات القرن العشرين. وكان لقانون كلايتون المقاوم للاحتكار الاثر الاكثر بروزاً وديمومة لحد الان ضمن برامج وودرو ويلسون الاصلاحية.

Abstract

This research is a simple attempt to highlight the legislative achievements of Wilson in his first presidential term to fill some gaps in American history, especially as the research highlights the important stage witnessed by the United States of the emergence of the Progressive Reform movement and its attempt to correct the disadvantages generated by the industrial and demographic growth witnessed by The United States in the last quarter of the nineteenth century and the beginning of the twentieth century, and the importance of this matter was chosen topic of

the research entitled "**Woodrow Wilson and his Role in Reforming the American economic system 1913-1916**"

The research divided to: the introduction and four chapters and conclusion, which contained the most important findings of the study. The first chapter, "**The Progressive Movement in the United States until 1913**," touched upon the economic and social changes that resulted from the growth of the Lincoln Agricultural Republic and its transformation into a large industrial state at the beginning of the 20th century. This was accompanied by negative aspects of this change. Reformism during this period and its reformist demands.

While the second section sheds light on Wilson and the reform of customs tariff in 1913 by reducing them and the difficulties he faced to pass legislation and the importance of this legislation for Wilson and the progressive movement in general. The third section, entitled "**Federal Law Act of 1913**," detailed Wilson's most important and far-reaching legislation in his reform program, which was more complex than his previous reform of different visions of what reforms should be implemented. The fourth and final topic discussed the Wilson issue and the legislation of the anti-trust laws in 1914, which is no less complicated than the previous agreement and the lack of agreement on the form of reform to be achieved despite the general agreement on the disadvantages generated by monopolistic companies.

At the beginning of the 20th century, the United States experienced a major reformist wave that lasted until 1917, known as the Progressive Movement. The movement was so strong that no economic, political or social figure could

Wilson demonstrated political skill and great flexibility in implementing his main reformist articles by balancing his demands with the conservatives and the progressive, with his firm personal intervention, compromise and pressure on the representatives of both houses for approval.

Wilson's legislative reforms were an important part of a series of reforms by Democratic presidents in the 1930s and 1960s. The anti-trust Clayton Act has had the most prominent and lasting impact so far in Woodrow Wilson's legislative programs.

emerge unless it linked itself to the Progressives.

In keeping with the prevailing wave of reform, Wilson formulated his election program in 1912, which was defined as "new freedom" in line with the demands of the progressive, and Wilson's determination to ride the progressive wave not far from the conservatives who supported him at the start of his candidacy.

Wilson, through the first item of his reform program, the adoption of the Underwood-Stevens Regulation in 1913, achieved a major personal victory after which the first president, who was able to reduce tariff rates practically 50 years ago.

المقدمة:

تناولت الكثير من الدراسات الاكاديمية دور الرئيس الاميركي وودرو ويلسون[i] Woodrow Wilson (١٩١٣-١٩٢١) في الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) وما بعدها لاسيما دراسة اسهاماته الكبيرة في انشاء عصبة الامم ونقاطه الاربعة عشر، بينما اهملت بعض هذه الدراسات الادوار التي اسهم بها ولم تقل اهمية عن دوره في السياسة الخارجية العالمية، ومن ذلك دوره التربوي البارز استاذاً ورئيساً لجامعة برينستون Princeton (١٩٠٢-١٩١٠)، فضلاً عن دوره المهم في سياسته المحلية حاكماً ديمقراطياً مصلحاً في ولاية نيوجرسي

(١٩١٠-١٩١٢) واسهامه الاكثر بروز بينهم فيما يتعلق ببرنامجه التشريعي الذي نفذه في دورته الرئاسية الاولى (١٩١٣-١٩١٦) الذي وضعه بين الاميركيين بمصاف افضل الرؤساء الأميركان الذين حكموا الولايات المتحدة حتى تاريخ شغله لمنصبه الرئاسي. فمن جانب يمكن ان يعزى هذا الامر الى اقتصار اهتمام الدراسات الاكاديمية العربية النسبي على دراسة الجوانب السياسية للأحداث التاريخية، او لربما لندرة المصادر التي تغطي الموضوع، وقوة اشعاع دوره في الحرب الذي غطى على بقية انجازاته. لذا هذا البحث هو محاولة لتسليط الضوء على اصلاحات ويلسون الاقتصادية في دورته الرئاسية الاولى لسد بعض الثغرات في التاريخ الاميركي لا سيما ان البحث يسلط الضوء على مرحلة مهمة كانت تشهدها الولايات المتحدة المتمثلة بظهور "الحركة التقدمية الاصلاحية" ومحاولتها اصلاح المساوئ التي ولدها النمو الصناعي والسكاني الكبير الذي شهدته الولايات المتحدة في الربع الاخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ولأهمية هذا الامر تم اختيار موضوع البحث.

قسم البحث الى المقدمة وأربع مباحث وخاتمة، جاء فيها اهم ما توصلت اليه الدراسة. تطرق المبحث الاول منه "**الحركة التقدمية في الولايات المتحدة حتى عام ١٩١٣**" الى التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن نمو جمهورية لينكولن الزراعية وتحولها الى دولة صناعية كبيرة في بداية القرن العشرين، وما رافقها من سلبيات بسبب هذا التغيير، فضلا عن تسليط الضوء على اهم الحركات الاصلاحية خلال هذه الفترة ومطالبها الاصلاحية.

بينما سلط المبحث الثاني الضوء على ويلسون واصلاح نظام التعرفة الكمركية عام ١٩١٣ بتخفيضها والصعوبات التي واجهها لإقرار التشريع واهمية هذا التشريع بالنسبة الى ويلسون والحركة التقدمية بشكل عام.

وتناول المبحث الثالث الذي حمل عنوان "**تشريع قانون الاحتياطي الفيدرالي عام ١٩١٣**" بالتفصيل دور ويلسون المهم في اصلاح النظام الاحتياطي الفيدرالي الذي كان له الاثر الاكثر بعداً ضمن برنامجه الاصلاحي، والذي كان أكثر تعقيداً من اصلاحه السابق لاختلاف الرؤى حول ماهية الاصلاح الذي يجب تنفيذه وارتباطه مع خلاف طويل الامد حول انشاء نظام مصرفي مركزي ينظم الاعتماد والاحتياطات ونسب الفائدة واصدار العملة وعدمه، او بالسيطرة الحكومية على هذا النظام او عدمها.

ناقش المبحث الرابع والاخير موضوع ويلسون وتشريع القوانين المقاومة للاحتكار

عام ١٩١٤، وهو التشريع الذي لم يقل عن سابقه بالتعقيد وعدم الاتفاق على شكل الاصلاح المراد انجازه على الرغم من الاتفاق العام حول المساوئ التي ولدتها الشركات الاحتكارية، لاسيما ان ويلسون واجه ظروف معقده اثنائها تمثلت بالأزمة الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة في عام ١٩١٣ والتي نسبها اليه بعض المعارضين بسبب سياسته الاصلاحية المتعلقة بتخفيض التعرفة الكمركية، ونيته تشريع قوانين تقاوم الشركات الاحتكارية، لذا كان على ويلسون اتخاذ سياسة حذرة وان يوازن بين مطالب المحافظين والتقدميين عند اقراره هذا التشريع.

المبحث الاول: "الحركة التقدمية في الولايات المتحدة حتى عام ١٩١٣"

شهدت الولايات المتحدة الاميركية منذ الحرب الاهلية (١٨٦١-١٨٦٥) حتى بداية القرن العشرين ثورة اقتصادية واجتماعية في الشمال والجنوب على حد سواء، نشطت خلالها الصناعة واستغلال الموارد الطبيعية والتصنيع الواسع النطاق ونهضة الاعمال المصرفية الاستثمارية واتساع التجارة الخارجية وظهور جيل جديد من قادة الصناعة واصحاب رؤوس الاموال. وشهدت الفترة نفسها ازدياداً في نشاط انشاء سكك الحديدية وشبكات البرق وتشجيع المخترعات ووسائل توفير العمل، وتم استخدام هذا الامر في الزراعة والصناعة على نطاق واسع[ii].

كان التطور الاكثر اهمية الذي شهدته الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين كان التطور الصناعي، الذي بدأ في هذه البلاد منذ العقد الثاني من القرن التاسع عشر وازدهرت بعد الحرب الاهلية الاميركية ، وبحلول ثمانينيات القرن التاسع عشر فاقت قيمة السلع المصنعة الاميركية السلع الزراعية واصبح الكثير من سكانها يعملون في مهن غير زراعية، وزاد الاستثمار الاميركي في التصنيع من مليار دولار عام ١٨٨٠ الى ٥،١٠ مليون عام ١٩٠٠، نمت خلالها قيمة المنتجات المصنعة من ٥،٢ الى ٨،١٣ مليون في الفترة نفسها، جاعلة الولايات المتحدة الامة الصناعية الرئيسة في العالم[iii]. ووثب التصدير السنوي من ١,٣٩٤ مليون دولار عام ١٩٠٠ الى ٢,٤٦٦ مليوناً عام ١٩١٣، وفي الفترة نفسها ارتفعت السلع الصناعية من الصادرات من ٣٥% الى ٤٨,٨٤%[iv].

وكان ظهور الشركات الاميركية الحديثة في بداية القرن العشرين دوراً مكملاً للثورة الصناعية الاميركية، اذ كانت الولايات المتحدة في عهد ابراهام لينكولن Abraham Lincoln (١٨٦١-١٨٦٥) دولة مشروعات صغيرة، وبدأ التغيير بعد الحرب الاهلية بسرعة متزايدة،

فقد فطن رجال الاعمال الى ان بوسعهم تخفيض نفقات الانتاج والسيطرة على الاسعار اذا تمكنوا من جمع الشركات المتنافسة في منظمة واحدة، وكانت الوسيلة لتحقيق هذا الامر هي عبر الشركات المساهمة Corporation، ثم ظهر نظام ائتلاف الشركات Pool، وهو تجمع عدد من المشروعات المتنافسة ليكون عملهم جماعياً وارباحهم جماعية تقسم بينهم حسب نصيبهم، ثم ظهر الاتحاد الاحتكاري Trust، وهو الاهم بينهم، وهو اتحاد عدد من الشركات الكبيرة بالتنازل عن سندات هذه الشركات وقبول نصيب في هيئة تسيطر على كل هذه المشروعات. وانتخب اصحاب الاسهم مدراء تنفيذيون، والذين بدورهم يعينون اداريين لإدارة الشركة الاحتكارية، وسمح هذا الامر بذلك لمجموعة بسيطة من الناس لإدارة سياسات معقدة لمشاريع كبيرة يديرها محترفون الذين لم يكن لديهم في الكثير من الاحيان أسهم في الامبراطورية الاقتصادية التي كانوا يديرونها. ومع نمو التجارة الداخلية والخارجية والتوسع السريع وتنوع الصناعة سرعان ما اصبحت الشركات الاحتكارية، الترست، المؤسسة الاقتصادية المهيمنة في الولايات المتحدة[٧].

أصبح زعماء الصناعة الأميركان مشهورين جداً بين اوساط المجتمع الاميركي، وبقضائهم على المنافسين احتكر هؤلاء الزعماء الصناعيون اسواقهم الخاصة مجبرين منافسيهم على الخروج من الاعمال وأصبح معظمهم اثرياء جداً ، اذ كان الدخل الشخصي السنوي لاندريو كارينجي Andrew Carnegie، على سبيل المثال، عام ١٩٠٠ ثلاث وعشرين مليون دولار، وان عائلة زعيم سكك الحديد كورنيلوس فاندربيلت Cornelius Vanderbilt كانت تكسب دخلاً سنوياً ما مجموعه اثني عشر مليون دولار. وكان ١% من اثرياء الولايات المتحدة يملكون ثروة أكثر من ٩٩% من بقية السكان الاميركيين، في حين ان أكثر من اثني عشر مليون عائلة اميركية كانت تستلم ٣٨٠ دولار دخلاً سنوياً، وهو بهذا اقل من دخل ٥٠٠ دولار سنوياً، وهو خط الفقر، وكان غالبية العمال الصناعيين الاميركيين لا يستطيعون دعم عوائلهم على نحو كافي في تلك الفترة[vi].

اسهمت تلك التغييرات الصناعية السريعة والثورية في الولايات المتحدة في تحويل جمهورية لينكولن الزراعية في بدايات القرن العشرين الى دولة صناعية كبرى في العالم، الا ان هذا التطور كان ثمنه باهضاً جداً. فان تركز اقدار ملايين من الأميركيين في ايادي حفنة من حملة أسهم الشركات الاحتكارية، تركز معظمهم في الولايات الشمالية الشرقية، لم يؤتوا نصيباً يذكر من الشعور بالمسؤولية، ولم يكونوا يعرفون

شيئاً عن السياسات المالية او سياسات العمل في شركاتهم، كما سمح لهم رأسمالهم الكبير التأثير على سياسات الولايات والسلطات الفيدرالية في اقرار التشريعات التي تصب في مصالحهم على حساب الصالح العام، وعدم تحسين ظروف العمال الذين كانوا يعملون في شركاتهم[vii].

استند النظام الاقتصادي الاميركي على عدم التدخل الحكومي في السياسات الاقتصادية وتمجيد فلسفة الفردية في النشاطات الاقتصادية الامر الذي حسب في صالح اصحاب المصالح الخاصة والثروات الكبيرة التي حصلوا عليها بفضل التطور الصناعي الذي شهدته الولايات المتحدة. فيما عانى العمال من ظروف عمل سيئة وغير امنة وساعات عمل طويلة استمرت في بعض الصناعات الى اثني عشر ساعة في اليوم ولطول ايام الاسبوع احياناً[viii]. وكانت الحوادث الصناعية امراً اعتيادياً تحدث كل يوم في المصانع الاميركية بسبب عدم توفر ظروف الامان والسلام في المصانع الخطرة، بحيث كشفت احدى اللجان التحقيقية في الكونكرس عام ١٩١٠ بانه كان هنالك في السنوات الاخيرة خمس وثلاثون الف قد قتلوا في حوادث صناعية واكثر من سبعمائة الف عامل مصاب اثناء عملهم[ix]، ولم يبدي اصحاب المصانع، بسبب القوانين الفاعلة، أي مسؤولية لهم لتوفير شروط الامان او تعويض العمال عن اصاباتهم، والتهرب من مسؤولياتهم في الكثير من الاحيان بحجج نسب هذه الاصابات الى اهمال العمال انفسهم[x]. ولم تقتصر معاناة العمال على هذا الامر فقد كان هنالك عام ١٩٠٠ ، على سبيل المثال، خمسة ملايين امرأة تعمل في المصانع، بأجور تقل في بعض الاحيان عن أربع سنتات بالساعة، و ١،٧ مليون طفل تحت سن السادسة عشر يعملون بدوام كامل في المصانع الاميركية، يصل يوم عملهم الى ستة عشر ساعة في اليوم يدفع لهم اقل من عشر الى أثني عشر سنت باليوم في بعض الأحيان[xi].

ارتفعت عدة صيحات في الداخل لإصلاح الاوضاع السيئة التي نجمت جزئياً عن هذه الفضائح، وكان امل ضحايا الثورة الصناعية تخفيف تكلفتها الانسانية، ويمكن عد الحركة الاصلاحية التي تزعمها حزب الشعب الاميركي People's Party او ما يعرف ايضاً بالحزب الشعبي Populist's Party، الذي تأسس عام ١٨٩٠، اول حركة اصلاحية منظمة شهدها التاريخ الاميركي، كان مجمل برنامجه الاصلاحي منطلقاً للحركات الاصلاحية التالية التي تبناها المصلحون التقدميون الأميركان في القرن العشرين باستثناء البند الذي يفضي الى زيادة اصدار الحكومة للعملة الفضية لتحقيق التضخم بشكل يخدم

المزارعين من اجل تسديد ديونهم للمصارف المحلية[xii]. اذ تبنى الحزب برنامجاً تقدمياً طالبوا فيه بتحقيق اصلاحات عامة تشمل ضريبة الدخل، ونظام وطني للقروض الزراعية، وتأميم سكك الحديد، وتحديد ساعات العمل بثمان ساعات يومياً. وكان حزب الشعب من القوة بحيث استولى في انتخابات عام ١٨٩٠ على زمام السلطة المحلية في اثني عشر ولاية من الولايات الجنوبية والغربية، وأرسل عشرين نائبا وشيخا الى مجلس الشيوخ الاميركي[xiii].

ظهرت قوت الحزب الشعبي بشكل جلي في انتخابات عام ١٨٩٢ عندما حاز مرشح الحزب على اكثر من مليون صوت في تلك الانتخابات[xiv]، وهي القوة التي ادركها الحزب الديمقراطي وحاول تسخيرها لمصلحته عن طريق ادماجه الحزب الشعبي ضمن صفوفه وتبنيه بعض من بنود برنامجه الانتخابي في الانتخابات الرئاسية لعام ١٨٩٦ التي تزعمها الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي بزعامة وليم جيننغز براين William Jennings Bryan[xv]، الذي هيمن على الحزب الديمقراطي حتى عام ١٩١٣[xvi].

ويمكن عد الحركة الاصلاحية التي تزعمها التقدميون في بداية القرن العشرين والتي عرفت بـ"الحركة التقدمية" التي استمرت حتى دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٧ الموجة الاصلاحية الثانية التي شهدتها الولايات المتحدة خلال تلك الفترة انتقلت خلالها موجة الإصلاح من هيمنة مزارعي ولايات الجنوب والغرب[xvii]، الى ايادي الطبقة الوسطى في المدن من صحفيين وكتاب واساتذة جامعات وغيرهم، بحيث شهدت تلك الفترة موجة من الانتقادات اللاذعة شنها الصحفيون والكتاب حول الاوضاع العامة السيئة التي كانت تمر بها الولايات المتحدة والكشف عن الكسب غير المشروع والفساد وسوء تصرف الشركات والشرور الاجتماعية، بحيث تخصصت صحف ومجلات شعبية حول تأليف القصص الحيوية التي تثير الراي العام التي تكشف الفساد وتركز على معاناة العامة[xviii].

يمكن تمييز اهم ظاهرة في حركة الاصلاح التقدمية في الولايات المتحدة خلال تلك الفترة متمثلة بوجود مطالب قوية من بعض التقدميين بتدخل حكومي أكثر من أي وقت مضى، وتوقعوا منها ليس فقط تحسين وتعديل ظروف الحياة الصناعية، بل أيضاً تحقيق العدالة الاجتماعية والسيطرة الاجتماعية عن طريق معالجة اسباب الفقر والجريمة والمرض وتغيير الظروف الغير صحية والغير امنة، وتنظيم سلوك الافراد والشركات التي تظهر اعمالهم ضرراً على الرفاهية العامة[xix].

كانت الاصلاحات الخدمية المحلية التي تم القيام بها في ولاية ويسكونسن Wisconsin بزعامة روبرت لافوليت[xx] Robert La Follette (١٩٠٠-١٩٠٦) النموذج الوطني الاميركي في تنفيذ مطالب الحركة الاصلاحات التقدمية في الولايات المتحدة عن طريق تبنيها برنامج اصلاحي تقدمي افضى الى تحسين التعليم العام، وتطبيقها قوانين تنظيم عمل الاطفال والنساء، وتنظيم شركات سكك الحديد والمرافق العامة الاخرى، وتبني ضريبة الدخل الشخصي وضرائب الميراث، والانتخابات المباشرة لأعضاء مجلس الشيوخ وحق مبادرة التشريعات وقوانين الممارسات الفاسدة في الانتخابات وغيرها من القوانين التي كانت في صميم برامج الحركة التقدمية[xxi]، واللافت للنظر ان معظم برامج وودرو ويلسون الذي تبناه وطبقه اثناء فترة شغله منصب حاكم ولاية نيوجرسي (١٩١٠-١٩١٢) كان على غرار البرنامج الذي طبقه لافوليت في ويسكونسن[xxii].

وتحت زعامة براين تحول الحزب الديمقراطي من حزب معادي لتدخل أكثر للحكومة في النشاط الاقتصادي والتنظيمي الى حزب ملتزم بسياسة التدخل الحكومي لجعل الحياة العامة أكثر ازدهاراً ، كما وصفه. اذ حمل الحزب في برامجه الانتخابية، تحت جناحه الاصلاحي المهيمن، عدة مطالب كان يدعوا اليها المصلحون التقدميون في برامجهم الاصلاحية، من ضريبة دخل تصاعدية وانتخاب مباشر لأعضاء مجلس الشيوخ وحق اقتراع النساء وتخفيض التعرفة الكمركية وقوانين اصلاح المصارف وتنظيم شركات سكك الحديد والاتحادات الاحتكارية، الترستات، وهي المبادئ نفسها التي تبناها الحزب أيضاً في برنامجه الانتخابي عام ١٩١٢ والتي تعهد ويلسون بتنفيذها في برنامجه الانتخابي الذي أطلق عليه "**الحرية الجديدة**" "New Freedom"[xxiii]، قبل فوزه بالانتخابات.

لم يكن بإمكان أي شخصية في تلك الفترة ان تحصل على اهميتها الشعبية اطلاقاً دون ان تربط نفسها بالحركة الاصلاحية سواء كانت هذه الشخصية سياسية او اقتصادية او ادبية، وهو ما ادركه ويلسون في وقت مبكر بعد ترشيحه من قبل الجهاز الحزبي للحزب الديمقراطي عام ١٩١٠ لمنصب حاكم نيوجرسي، فانه على الرغم من ميوله المحافظة السابقة وجد نفسه مضطراً لمسايرة المد التقدمي وتنفيذ معظم برامجهم الاصلاحية بشكل لا يبعده عن محافظي حزبه، فكان على ويلسون طوال حياته السياسية حاكماً ورئيساً ان يوازن بين هذه القوى اذا اراد لحزبه او لنفسه النجاح. لهذا كان الاختبار حاسماً امام ويلسون والحزب الديمقراطي في نجاح تطبيق برنامجه

الانتخابي الاصلاحي، لا سيما ان الكثيرين راهنوا على عدم قدرة الحزب تحقيق أي من برنامجه التشريعي.

الصورة الاكثر بروزاً حول مشاعر الاصلاح التي كانت تشهدها الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين هو انشقاق الحزب الجمهوري بين صفوفه بين تقدميين رفضوا الوقوف خلف ادارة الرئيس وليم هوارد تافت William Howard Taft (١٩٠٩-١٩١٢) بسبب سياسته التي عدوها محافظة الامر الذي ابعد عنه بشكل جدي تقدمي حزبه، وأنشأوا العصبة التقدمية للحزب الجمهوري برئاسة لافوليت عام ١٩١١ تبنوا فيها مجمل مبادئ الاصلاحيون التقدميون، وعزموا على الهيمنة على الحزب الجمهوري وابعاد تافت عن الترشيح لدورة اخرى[xxiv]، حتى وصل بهم الامر عند نجاح ترشيح تافت في المؤتمر الحزبي الجمهوري في شيكاغو عام ١٩١٢ على حساب اعادة ترشيح ثيودور روزفلت Theodore Roosevelt(١٩٠١-١٩٠٩) ، الذي دعموه للرئاسة، الى شق صفوف الحزب وانشاء الحزب التقدمي Progressive Party ورشحوا روزفلت للرئاسة[xxv].

تبنى روزفلت في برنامجه الانتخابي عام ١٩١٢ الذي أطلق عليه "**القومية الجديدة**" "New Nationalism"، معظم برنامج التقدميين، ولم يكن روزفلت بأفضل حال من ويلسون، بل كان هو ايضاً في الاصل ذو مبادئ محافظة الا انه كان محافظاً مستنيرا، فهو لم يشأ احداث ثورة في النظام الاقتصادي القائم، بل سعى الى اجتثاث العيوب التي كانت تشوبه. وبين رايه فيما يخص تنظيم الشركات الاحتكارية بانها كانت شيء حتمي في الاقتصاد الاميركية، وان هدفه ليس مهاجمة الشركات الكبرى بل السعي الى ازالة مساوئها عن طريق تدخل حكومي اكثر نشطاً لتنظيم عملها[xxvi].

افضت نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ١٩١٢ بفوز وودرو ويلسون، الذي كان يمثل الجناح التقدمي للحزب الديمقراطي، ب ٤٣٥ صوت في الكلية الانتخابية مقابل ٨٨ صوت لروزفلت، زعيم الحزب التقدمي، و٨ اصوات لتافت[xxvii]، الذي كان يمثل الجناح المحافظ للحزب الجمهوري. واللافت للنظر ان مرشح الحزب الاشتراكي يوجين في. دبس Eugene V. Debs (١٨٥٥-١٩٢٦) حصل على مليون صوت في هذه الانتخابات، وهو الاعلى حتى هذا التاريخ. كل هذا كان يبين بان المزاج الاميركي العام كان يدعوا الى الاصلاح الفوري، وإذا اراد ويلسون لنفسه او لحزبه النجاح في هذه المرحلة فعليه ان يلتزم بتحقيق الوعود الانتخابية التي قطعها وحزبه قبل الانتخابات، لا سيما ان الحزب الديمقراطي كان لديه الان الاغلبية الساحقة في

الكونكرس بعد الانتخابات التشريعية لعام ١٩١٠[xxviii]، بعد ظهور بدايات الانشقاق داخل صفوف الحزب الجمهوري بين محافظين وتقدميين.

المبحث الثاني: "ويلسون واصلاح نظام التعرفة الكمركية عام ١٩١٣"

دشن ويلسون منصبه الرئاسي في الرابع من اذار عام ١٩١٣ وكان عازماً منذ البداية على تحقيق وعوده الانتخابية التي القاها في برنامجه الانتخابي لعام ١٩١٢ والتي اطلق عليه "**الحرية الجديدة**"، لاسيما بعد ان ابدى العديد من عناصر حزبه، من تقدميين ومحافظين في الكونكرس وخارجه، نيتهم في اتباع نهج الادارة الجديدة واستغلال الفرصة التي منحتها لهم اغلبيتهم في الكونكرس، لإثبات قدرة الحزب الديمقراطي على ادارة شؤون البلاد بنجاح، لاسيما بعد ان كان الحزب الديمقراطي لمدة ستة عشر سنة بعيداً عن المنصب، لذا ادرك ويلسون في ظل هذه الظروف بان مهمته اذا اراد لها النجاح هي في رص الصفوف وتقوية تصميم الديمقراطيين على الاصلاح لإنجاز برنامجه التشريعي.

اشار ويلسون في خطابه الافتتاحي الى التغييرات السياسية التي شهدتها الحكومة الاميركية منذ سنتين مضت والتي تمثلت بحصول الحزب الديمقراطي على اغلبية ساحقة في مجلس النواب، بأغلبية ثلاث وسبعون نائباً، والاغلبية البسيطة للديمقراطيين في مجلس الشيوخ، مؤكداً بان هذا التغيير اكتمل بوضع منصبي الرئيس ونائبه بأيدي الديمقراطيين. وقد فسر ويلسون هذا التغيير بانه ليس مجرد نجاح حزبي بل معناه ان الامة الاميركية تستعمل هذا الحزب لهدف محدد وأكبر، وهو استعماله لتفسير التغيير الذي حصل في خططها ووجهات نظرها[xxix].

بين ويلسون ايضاً في خطابه المساوئ التي تعرض لها المجتمع بسبب التطور الصناعي، مشيراً بانه قد جاء "**الخبيث مع الطيب**"، ومع افتخاره بالمنجزات الصناعية الاميركية، الا انه لم يتم حساب تكلفتها البشرية، تكلفة النفوس التي ضحت بدون تقدير، والطاقات التي حملت فوق وسعها فتحطمت، والتكلفة البدنية والروحية من الرجال والنساء والاطفال الذين وقع عليهم دون شفقة كل هذا العبء والحمل الثقيل طول هذه السنين. وبين ويلسون ايضاً الاستغلال الذي تعرضت له الحكومة الاميركية لأغراض خاصة وانانية على حساب عامة الناس[xxx].

واكد ويلسون بان الواجب يحتم عليه ازالة واعادة اعتبار وتصحيح المساوئ بدون الاساءة الى الاشياء الجيدة. وحدد ويلسون بعدها الاشياء الرئيسة التي يجب تغيرها والتي جاء في مقدمتها اصلاح

التعرفة الكمركية Tariff التي حرمت الأميركان من النسب المستحقة في التجارة العالمية، والتي تنتهك صميم النظام الضريبي الاميركي، وتجعل الحكومة اداة طيعة في ايادي اصحاب المصالح الخاصة[xxxi].

وعد اختيار ويلسون لإصلاح التعرفة الكمركية كأول فقرة ينفذها من برنامجه الاصلاحي ليكون الاجراء الاكثر سهولة بسبب اهمية الموضوع كونه رمزاً للكفاح بين الناس العاديين واصحاب المصالح[xxxii] وابداء الغالبية العظمى من الديمقراطيين في كلا المجلسين رغبتهم بتخفيض نسب التعرفة الكمركية، على الرغم من ان افكارهم ومصالحهم المتعارضة احياناً جعلتها امراً صعباً العمل سوية[xxxiii]. واعتقد ويلسون بانه بنجاحه في اصلاح هذه المسالة المعقدة والمحيرة التي شغلت السياسيون من كلا الحزبين لمدة خمسين سنة تقريباً في السابق سيمكنه من تحقيق نصر شخصي كبير له، ويصادق على زعامته الحزبية بكونه نجح فيما فشل في تحقيقه زعماء كلا الحزبين من قبله، وهما الرئيس الديمقراطي كروفر كليفلند Grover Cleveland (١٨٨٥–١٨٨٩و١٨٩٣–١٨٩٧) في عامي ١٨٨٨ و١٨٩٤ بتعرفة ويلسون–غورمان Wilson–Gorman، والرئيس الجمهوري تافت عام ١٩٠٩ بتعرفة باين–الدرتش Payn–Aldrich[xxxiv]. فضلاً عن ذلك فان نجاح ويلسون في تنفيذ اصلاح التعرفة سيسهل عليه تنفيذ بقية بنود برنامجه الاصلاحي التي كانت تبشر بتحديات قانونية وفلسفية وتقنية أكثر تعقيدا من بند اصلاح التعرفة الكمركية.

في الحقيقة كانت لمسالة حماية التعرفة الكمركية التي تبناها الحزب الجمهوري اهمية استثنائية في الصراع السياسي الذي شهدته الساحة السياسية الاميركية منذ الحرب الاهلية وحتى عام ١٩١٣. فقد تبنى الجمهوريون منذ عام ١٨٦١ سياسة الحماية الكمركية عن طريق رفع نسب التعرفة على بعض المواد المستوردة من ١٨% الى ٤٧% [xxxv]، واستمرت نسب هذه التعرفة بالزيادة بعد الحرب الاهلية الى اعلى مستوياتها حتى وصلت في بعض الاحيان الى نسبة ١٠٠% على بعض المواد المصنعة مثل الحديد والفولاذ ومنتجاتهما والقطن ومنتجاته فضلاً عن الكحول والتبغ[xxxvi]. وقد عد الكثيرون بأن الحزب الجمهوري، حامي التعرفة، كان يمثل اساساً اصحاب المصانع من الشماليون[xxxvii]. وان الجمهوريين طوال هذه الفترة جادلوا بان حماية التعرفة ترغم الشركات الاجنبية على دفع ثمن امتياز الدخول الى الاسواق الاميركية وادعوا لذلك بان المصدرين الاجانب هم الذين يتحملون عائدات التعرفة وليس المستهلكين الأميركان.

واكد الجمهوريون ايضاً بان سياسة الحماية تعمل على دعم المنتجات الاميركية وتوسيع فرص العمل وتبقي مستوى عالي من الاجور. وجادلوا بان تخفيض التعرفة سيؤدي الى انهيار الصناعة الاميركية عن طريق السماح بمنافسة المنتجات الاوربية للمنتجات الاميركية[xxxviii].

في الجانب الاخر هاجم الديمقراطيون، الذين كانوا يمثلون مزارعي الجنوب الصغار والمصانع الناشئة في الولايات الغرب اوسطية ومستهلكي الطبقة الوسطى سياسة الحماية الجمهورية كضريبة غير مباشرة تدفع من قبل المستهلكين على منتجات مدفوعة الضريبة عليها على شكل اسعار عالية وحمل اضافي يتحمله محدودي الدخل بشكل غير عادل[xxxix]، ففي حين كان المزارع الاميركي، على سبيل المثال، يبيع جميع محاصيله في الاسواق الحرة الغير محمية، كان عليه شراء جميع احتياجاته من الاسواق المحمية. وبين الديمقراطيون خلال مناشداتهم حول التعرفة بان تخفيض نسبها سوف يخفض تكاليف الحياة الضرورية بتخفيض اسعار المواد الاستهلاكية الخاضعة للضريبة[xl]. زيادة على ذلك وصف الديمقراطيون التعرفة الجمهورية بـ "**ام الاتحادات الاحتكارية**" Mother Of The Trust، وبصورة أكثر عمومية، وصفوها كالمحرك الاساسي لبرنامج الجمهوريون لدعم الشركات الكبرى[xli].

كان على ويلسون تخطي عدة عقبات لتنفيذ برنامجه التشريعي، تمثلت اولها بطبيعة النظام السياسي الاميركي الذي كان يشدد في حينه على مسالة فصل السلطات، هذا من جانب، ومن جانب اخر شكلت الصيغة التي يتم من خلالها تشريع القوانين في الكونكرس عبر اللجان الدائمة التي تجري مناقشاتها للتشريعات بشكل سري، عقبة اخرى امام ويلسون لتشريع بنوده الاصلاحية. وطالما نقد ويلسون في محاضراته ومؤلفاته هذه الكيفية التي يتم بها تشريع القوانين وطالب بتغييرها[xlii].

العقبة الاهم التي كان على ويلسون التغلب عليها هي فرض زعامته على الحزب الديمقراطي والتوفيق بين جناحييه المحافظ، الذي كان يتمثل بائتلاف المنظمة الحزبية المحافظة في التاماني هول Tammany Hall في نيويورك ومنظمة سوليفان Sullivan's Machine في شيكاغو[xliii]، وجناحه التقدمي الذي كان يهيمن عليه براين بعلاقاته الواسعة بين الديمقراطيين وكثرة اتباعه الذي من الممكن من جانب ان يكون جسراً مهماً بين ويلسون والمجلس التشريعي، فضلا عن ان يكون معرقلاً لعمل الرئيس الجديد في تنفيذ بعض برنامجه السياسي[xliv]. فكان على الادارة

الجديدة ان توازن، في بعض الاحيان، بين ما يريده ويلسون وما يسمح به براين.

عزم ويلسون العمل في تنفيذ برنامجه التشريعي عبر الصفوف النظامية للحزب الديمقراطي وليس عبر اقامة ائتلاف مع التقدميين[xlv] الذين ميز نفسه كواحد منهم في الانتخابات الاخيرة وتبنى معظم مبادئهم الاصلاحية. ولتضخيم مسالة اصلاح التعرفة الكمركية أعلن ويلسون بعد عشرة ايام من تدشينه المنصب عن دعوته الى عقد جلسة خاصة للكونكرس في نيسان ١٩١٣ للتعامل مع التعرفة ولفرض زعامته على المشرعين عن طريق القاء خطبته بشكل شخصي وليس عن طريق ارسال رسالة اليهم كما هو معتاد منذ سنوات طويلة جداً في النظام السياسي الاميركي[xlvi].

قبل ان تبدأ الجلسة المشتركة، وحتى قبل تدشينه لمنصبه في آذار، اجتمع ويلسون بشكل متكرر مع رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب والخبير منذ سنوات في مسالة اصلاح التعرفة الكمركية اوسكار اندروود[xlvii] Oscar Underwood لإكمال تفاصيل مسودة اللائحة التي أعدها اندروود في تخفيض نسبها او الغاء معظم التعريفات ووضعها في القائمة الحرة المعفية من الضريبة[xlviii]، بالإضافة الى ذلك تضمنت اللائحة بند ينص على جباية ضرائب الدخل بنسبة ١% على الدخل الفردي الاكثر من ٤,٠٠٠ دولار في السنة، و٣% رسوم اضافية على الدخل الاكثر من ١٠٠,٠٠٠ دولار في السنة[xlix]. ولإصرار براين على التزام اللائحة الديمقراطية بحرفية برنامج الحزب بتضمين الصوف والسكر ضمن قائمة المواد المعفية من الضريبة[l]، حرص ويلسون على ادراج اندروود الصوف ضمن القائمة الحرة، والسكر سيخضع الى ضريبة ١% على الباوند لمدة ثلاث سنوات قبل ان يضاف الى القائمة الحرة، وهو الامر الذي اثار بشدة الممثلين الديمقراطيين من ولاية انديانا في مجلس النواب لتأثير هذا الامر على مصالح ولايتهم[li].

كسر ويلسون في حضوره الشخصي امام الجلسة المشتركة للكونكرس في الثامن من نيسان ١٩١٣ لإلقاء خطابه حول اصلاح التعرفة بشكل مباشر وليس عبر ارسال مطالبه عبر رسالة، التقليد الذي توقف عن القيام به الرؤساء الأميركان منذ عهد الرئيس جون آدمز John Adams (١٧٩٧-١٨٠١). أعرب ويلسون في مقدمة خطابه عن سروره لإثبات لنفسه حقيقة ان رئيس الولايات المتحدة هو شخص وليس مجرد قسم في الحكومة يرحب بالكونكرس من مكان معزول يرسل الرسائل ولا يتحدث امام الكونكرس بشكل شخصي، وانه أكد لهم بانه انسان يحاول التعاون مع الاخرين لإنجاز الخدمات العامة[lii].

استطرد بعدها ويلسون ليؤكد بان الأميركيين تجاوزوا منذ فترات طويلة فكرة حماية صناعات البلاد وان المنتجين قد تحركوا بجرأة تجاه فكرة ان لديهم الحق بالرعاية المباشرة من قبل الحكومة واعطائهم سوق حصرية عملياً ضد بقية منتجي العالم، لهذا بشكل مقصود او لا تم تعزيز مجموعة الامتيازات والاستثناءات من المنافسة، وبالتالي كان خلفها شكل من اشكال تنظيم الاحتكارات[liii].

كسر ويلسون في اليوم التالي سابقة اخرى عند ذهابه الى مبنى الكابيتول هيل Capitol Hill ، مقر الكونكرس الاميركي، للتشاور بشكل مباشر مع الاعضاء الديمقراطيين في اللجنة المالية لمجلس الشيوخ حول تفاصيل لائحة اندروود Underwood Tariff Bill، زار خلالها الغرفة المخصصة للرئيس هنالك والتي لم يزرها أي رئيس منذ ادارة الرئيس يوليسيس اس. كرانت Ulysses S. Grant (١٨٦٩-١٨٧٧)[liv].

تم فتح باب المناقشة حول لائحة اندروود في الثالث والعشرين من نيسان في اروقة مجلس النواب ذو الاغلبية الديمقراطية[lv]، ومع دعم رئيس اللجنة المالية اندروود ودعم رئيس مجلس النواب بيوتشامب كلارك Beauchamp Clark(١٨٥٠-١٩٢١)، تم اقرار اللائحة في الثامن من ايار ١٩١٣، ب ٢٨١ مقابل ١٣٩ صوتاً معارضاً[lvi].

تركز انتباه الراي العام حول اصلاح التعرفة نحو مجلس الشيوخ الذي اتخذ خلاله اقرار لائحة اندروود منحناً اخر، اذ حاولت اللجنة المالية في المجلس تسويف اللائحة واطالة فترت مناقشتها عن طريق الاعلان عن نيتها عقد جلسات استماع مطولة حول اللائحة[lvii]. وفي وسط هذه المناوشة التمهيدية التي قامت بها اللجنة المالية في مجلس الشيوخ كان للديمقراطيين في مجلس الشيوخ، المعقل التقليدي للثروة والحماية الكمركية، اغلبية بسيطة من ستة اعضاء فقط، وان اغلب الشيوخ الغربيين والجنوبيين كانوا تحت ضغط لإعادة الحماية على الصوف والسكر[lviii].كان يبدو في بادئ الامر بان التاريخ سيعيد نفسه وبان مجلس الشيوخ سيعرقل اقرار لائحة اندروود المخفضة. انها كانت ازمة خطيرة في الحقيقة لإصرار ويلسون على صوف وسكر حر، لأنها قد اغضبت الاشخاص نفسهم الذين اصواتهم مهمة جداً لنجاح اللائحة في مجلس الشيوخ[lix].

ولمواجهة الوضع المحفوف بالمخاطر، اتخذ ويلسون عدة خطوات جريئة. الاولى استعمل ويلسون قابليته الكبيرة على الاقناع من خلال اجتماعه بشكل مباشر في مبنى الكونكرس والبيت الابيض مع الاعضاء المرتابين من الديمقراطيين في مجلس الشيوخ من ولايات لويزيانا واريزونا ومونتانا، الذين أعلنوا في

وقت سابق بعدم دعم صوف وسكر حر[lx]، وهو ما هدد بتحول الاغلبية البسيطة في المجلس الى اقلية اذا انضم اليهم اثنين من اصوات المنشقين[lxi]. بين ويلسون لهم في احدى مقابلاته الشخصية معهم استحالة بقاء سيطرة الحزب على الحكومة او خدمة العامة إذا لم يضمن سيطرته على ولاء اقليته، مذكرهم بواجباتهم ازاء ضمان نجاح اداء حزبهم[lxii]. في الاخير استطاع ويلسون، بعد مشاوراته الشخصية اقناع اغلبية الشيوخ المرتابين، وحصل على تأكيداتهم بدعم اللائحة في مجلس الشيوخ.

في الوقت الذي كان يشاور فيه ويلسون اعضاء الكونكرس لدعم اللائحة، انقض حشد كبير من اللوبيات Lobbyists، جماعات الضغط، على واشنطن للتأثير على الشيوخ وعدم اقرارهم للائحة اندروود[lxiii]. اذ أنظم الى لوبي الصوف والسكر الناطقين باسم مصانع القطن ومزارعي فاكهة الحمضيات واخرين لدحض اللائحة، بحيث عبر ويلسون عن احتشادهم ساخراً بانه "**لا يمكن للشخص ان يرمي قطعة حجارة في الشارع دون ان تصيب واحداً منهم**".

الخطوة الثانية التي استعملها ويلسون لمواجهة ضغط اللوبيات هي لجوئه الى استخدام الراي العام للتأثير على الاعضاء للتصويت لصالح اللائحة عن طريق اصداره بيان عام للصحافة في السادس والعشرين من مايس ١٩١٣[lxiv] بين فيه بانه واشنطن كانت تعج باللوبيات التي كانت تقدم تحريف منظم عن الحقائق عبر الصحف لتضليل حكم عامة الناس. واكد على وجود الدلائل الكافية على صرف اموال بدون حدود لمواصلة هذا الضغط. وبين "**انه لأمر جدي ان لا يكون في هذه البلاد لدى العامة جماعة ضغط، وليس لديهم رأي في مثل هذه الامور، بينما جماعة عظيمة من الاشخاص الماكرين يسعون لخلق رأي مصطنع وهزيمة مصالح العامة لحساب مصالحهم الخاصة. وانه لأمر مستحق بالكامل لإحاطة عامة الناس بالمعلومات حول مثل هكذا قضايا لأنهم الوحيدون القادرين على فحصها وتدميرها**"[lxv].

كان رد الفعل تجاه بيان ويلسون سلبياً في مجلس الشيوخ. وخشي الزعماء الديمقراطيون بان ويلسون من المحتمل ان بالغ في اتهاماته بدون ان يكون لديه دليل عليها. وتم اتخاذ اجراء في مجلس الشيوخ، كان الغرض منه احراج ويلسون، قدم من قبل الشيخ البرت بي. كومين Albert B. Comeen، من ولاية آيوا Iowa، يفضي الى تعيين لجنة تحقيقه للكشف عن أي محاولة للتأثير على قرار اعضاء مجلس الشيوخ حول لائحة التعرفة[lxvi]، الحقه الشيخ التقدمي لافوليت باقتراح ينص على كشف اعضاء مجلس الشيوخ حصص ملكيتهم التي من الممكن ان

تأثر بتخفيض التعرفة[lxvii]، وهو الاقتراح الذي لم يتجرأ أي من الاعضاء علناً على نقضه[lxviii]. وما بدأ ليكون مناورة سياسية من قبل المعارضين، تحول بعدها الى تحقيق شامل تقريباً في نشطات اصحاب المصالح الخاصة التي تؤثر على التشريع.

بينت اللجنة الفرعية القضائية التي تولت عملية التحقيق برئاسة الشيخ لي اس. اوفرمان Lee S. Overman، من ولاية كارولينا الشمالية North Carolina، بان العديد من اعضاء مجلس الشيوخ كان لديهم أسهم كبيرة في الاعمال التي كانت محمية من قبل التعرفة، وان بعض الصناعيون، الاكثر بروزاً منهم العاملون في صناعة سكر الشمندر، كانوا ينفقون مبالغ ضخمة على اللوبيات في داخل مجلس الكونكرس وخارجه. وبهذا تمت تبرأت ويلسون وأعلن عضو مجلس الشيوخ التقدمي روبرت لافوليت ."**بان الولايات المتحدة مدينة الى الرئيس ويلسون بتفجير القنبلة التي عصفت بغطاء لوبي الكونكرس**"[lxix].

كانت نتائج هذه التحقيقات مثيرة بما فيها الكفاية لإجبار المنشقين الديمقراطيين في مجلس الشيوخ الاميركي على العودة مع صفوف الحزب، ما عدا العضوين من ولاية لويزيانا[lxx]. وفي التاسع من ايلول ١٩١٣ اقر مجلس الشيوخ لائحة اندروود المنقحة ب ٤٤ مقابل ٣٧. وبشكل غير مسبوق وجد المراقبون بان المجلس عند اقراره للائحة قد أحدث تخفيض عام بنسبة ٤% على نسب اللائحة التي قدمت من قبل مجلس النواب، بشكل رئيسي بوضع الغذاء ومنتجات زراعية اخرى على القائمة الحرة. وبعد اقرار مجلس النواب معظم تعديلات مجلس الشيوخ تمت المصادقة على اللائحة المنقحة في الثلاثين من ايلول ١٩١٣ ومن قبل مجلس الشيوخ في الثاني من تشرين الاول، بعدها بيوم وقعها الرئيس ويلسون في مراسيم كبيرة في البيت الابيض[lxxi]. قال اثنائها "**نحن حررنا اعمال هذه البلاد من تلك الظروف التي جعلت الاحتكار ليس فقط ممكناً بل نوعاً ما سهلاً وطبيعياً**". واعرب ويلسون ايضاً بان تشريع لائحة اندروود بحق هو نتاج عمل تعاوني[lxxii].

خفضت لائحة اندروود النسب من حوالي ٣٧-٤٠% الى ما معدله٢٤-٢٦% حسب القيمة، وخفضت اللائحة ضرائب الاستيراد على تقريباً تسعمئة فقرة، ووضعت أكثر من مئة مادة في القائمة المعفاة من الضريبة من ضمنها: الصوف الخام، والحديد الخام، والقضبان الفولاذية، والواح الخشب، ولفترة من الوقت السكر[lxxiii].

الجزء الاكثر اهمية للائحة اندروود كمن في أحد بنودها المتعلق بضريبة الدخل التي شرعت وفق التعديل السادس عشر وتم اقراره في شباط ١٩١٣ لتعويض العجز الذي بلغ

مئة مليون دولار بسبب تخفيض نسب التعرفة وفق اللائحة[lxxiv]، وقد تعرض التشريع بأكمله في بعض الاحيان الى طريق مسدود عندما هاجم التقدميون بند ضريبة الدخل بسبب نسبه المخفضة. واقنع لافوليت في السابع من اب ١٩١٣ بعض النواب الديمقراطيون لتبني مؤتمرهم الحزبي تعديله لرفع الحد الاعلى لضريبة الدخل من ٣% الى ١٠% على الدخل الاكثر من ١٠٠,٠٠٠ دولار في السنة، فضلاً عن اضافة اقتراح فرض ضريبة ميراث ثقيلة الى الاجراء، الامر الذي اثار المحافظون في كلا الحزبين بحيث تعرضت كل اللائحة لخطر عدم اقرارها[lxxv]، الى حد مناشدة رئيس اللجنة المالية في مجلس الشيوخ الديمقراطي فورنيفولد ام. سيمونس Furnifold M. Simmons، من ولاية كارولينا الشمالية، براين وويلسون لتقديم المساعدة لحل هذا الموضوع. مال ويلسون بسبب ضغط التقدميون مع اقتراح التعديل، وتم تقديم تسوية عبر براين قبلتها اللجنة المالية في الخامس من ايلول تفضي برفع النسبة من ٣% الى ٧% بدلاً من ١٠% كما اقترح التقدميون. كما اقر القانون ايضاً فرض ضريبة دخل ١% على تقريباً جميع الاشخاص وعائدات الشركات، ووضع القانون استثناءً ضريبياً على الدخل السنوي الاقل من ٣,٠٠٠ دولار، الذي اعفى بموجبه فعلياً جميع افراد الطبقة الوسطى من ضريبة الدخل، كما اعفى القانون بالمقابل الرسوم التصاعدية التي هي اقل من ٢٠,٠٠٠ دولار بالسنة[lxxvi] .

واستكمالاً لتشريع لائحة اندروود التي اصبحت تعرف بلائحة اندروود–سيمونس Underwood–Simmons Bill تبنى الديمقراطيون عام ١٩١٦ خلق مفوضية تعرفة يتم تعيين افرادها من قبل الرئيس من كلا الحزبين، لضمان حيادتيها، خولت ووجهت لجمع المعلومات حول مشاكل التعرفة مع نظرة لحلها بأسلوب علمي، والتحكم بنسب فقرات التعرفة برفعها وخفضها حسب الضرورة من اجل الدخل او حماية فقرات محددة، وان عليها فقط ان توصي بالزيادة بعد اجراء تحقيق شامل الذي يظهر للعامة الحقائق او الشروط المفضلة للزيادة المقترحة[lxxvii]، وهي بذلك سحبت البساط من تحت اعضاء الكونكرس في التحكم بنسب التعرفة لمصلحة اصحاب المصالح الخاصة او الصناعية.

بإقرار لائحة اندروود–سيمونس استطاع ويلسون وداعميه ان يخفضوا التعرفة الكمركية بشكل حقيقي لأول مرة منذ خمسين سنة، فهي كانت بحق نصراً تشريعياً كبيراً لويسلون يمكنه من خلاله التفاخر به ضمن سجل انجازاته على مستوى سياسته الداخلية. وفي الحقيقة ان الجو العام الذي كان

مشحوناً بالإصلاح بفضل الحملات النقدية التي اثارتها الحركة التقدمية، واستعداد الكثيرون لإنجاز الاصلاحات في كلا الحزبين، اسهمت كثيراً في نجاح ويلسون في تخطيه العقبة الاولى في برنامجه الاصلاحي.

من الجدير بالملاحظة بان الاجراء الذي اعتقد كان سهلاً في برنامج ويلسون التشريعي تطلب وقتاً وجهداً كبيرين لإقرارها، مع ذلك بدت الاشارات جيدة بإعطاء الاصلاح الكمركي للرئيس الجديد دفعة أكبر نحو رؤيته تشريع بقية برنامجه الاصلاحي. وكان من حسن حظ ويلسون بان الاحداث انتهت كما هي عليه، لأنه كان هنالك صراع اخر أكثر اهمية في طور الانجاز، وهو الصراع من اجل اصلاح النظام المصرفي والنقدي، وهي المعركة التي احتاج فيها ويلسون كل الدعم الذي يستطيع ايجاده.

المبحث الثالث: "تشريع قانون الاحتياطي الفيدرالي عام ١٩١٣"

كانت الفقرة الثانية من برنامج "**الحرية الجديدة**" التي عزم ويلسون على تنفيذها هي اصلاح النظام المصرفي والنقدي الاميركي الذي كان له الاهمية الاكبر والبعد الاكثر في برنامج ويلسون الاصلاحي. وهو على خلاف اصلاح التعرفة الكمركية وعد ان يكون أكثر صعوبة وتعقيداً وتطلب جهود استثنائية من الادارة الجديدة لإقراره. لأنه في حالة اصلاح التعرفة كان هنالك اتفاق موحد وسابق من قبل الديمقراطيون حول ما يجب القيام به اتجاه الاصلاح، وكانت خطوط المعارضة واضحة ليستطيع ويلسون وداعميه التغلب عليها. لكن الامر اختلف كثيراً فيما يخص الاصلاح المصرفي والنقدي لأنه كانت هنالك اشارات من ان المعارضة سوف لن تأت فقط من قبل اعضاء الحزب الجمهوري بل من قبل اعضاء حزبه أنفسهم بالكونكرس للاختلاف الواضح حول ما يجب القيام به لإصلاح النظام. كان هنالك اتفاق واسع من قبل المصرفيون ورجال الاعمال والاقتصاديون والمزارعون والتقدميون وزعماء كلا الحزبين بان النظام المصرفي الاميركي الذي اسس اثناء الحرب الاهلية لم يعد يلائم بعد حاجات امة صناعية كبيرة كالولايات المتحدة[lxxviii]. في الوقت نفسه كان هنالك اتفاق اقل حول ما يجب القيام به من اصلاحات[lxxix]. لذلك كانت هنالك وجهات نظر مختلفة ومتضاربة عن ماهية اصلاح النظام، بحيث اشتكى ويلسون في احدى المرات بانه كانت هنالك وجهات نظر متعددة حول الموضوع بقدر عدد المهتمين بالإصلاح نفسه[lxxx]. كمنت مشكلة النظام المصرفي الاميركي بعدم وجود نظام مركزي لألاف الوحدات المصرفية والمالية المستقلة على امتداد جميع الاراضي الاميركية، وعدم وجود وكالة حكومية تنسق اسعار الفائدة

والسيطرة على العرض النقدي اثناء الرخاء والازمات الاقتصادية، وبالتالي لم يكن هنالك نظام لتغيير احتياطي المصارف لحماية المؤسسات الخاصة خلال الازمات المالية[lxxxi] التي كانت تمر بها الولايات المتحدة بشكل متكرر على طول تاريخها الاقتصادي.

نبهت الازمة الاقتصادية الاخيرة التي مرت بها الولايات المتحدة عام ١٩٠٧ الكونكرس على حتمية اصلاح النظام، لذلك تم تعيين مفوضية نقدية وطنية عام ١٩٠٨ برئاسة عضو مجلس الشيوخ الجمهوري نيلسون دبليو. الدريتش Nilsson W. Aldrich، من ولاية رود آيلاند Rhode Island، من اجل تقديم توصيات حول الاصلاح. اقترحت مفوضية الدريتش عام ١٩١١ تأسيس مصرف مركزي خاص مع رأسمال لا يقل عن مئة مليون دولار، مع خمسة عشر فرع حول البلاد[lxxxii]. ستمنح الرابطة الاحتياطية الوطنية بموجبه، التي ستشرف على المصرف المركزي، القروض الى المصارف الاعضاء وقت الحاجة، وستصدر عملة احتياطية وطنية تعتمد على احتياطاتها وعلى حصصها من الاوراق التجارية. ويستطيع المصارف الاعضاء بموجب الاقتراح استعمال الاوراق التجارية كضمان عند الاقتراض من الرابطة الاحتياطية. وستكون العملات النقدية الوطنية وفق هذا النظام بالواقع نوع من العملة الخاصة، بكونها ملزمة بالنظام المصرفي وليس بالحكومة الفيدرالية[lxxxiii]. اتحد الديمقراطيون والتقدميون في رفض هذه الخطة لأنهم عدوها ادامة للسيطرة المالية لوول ستريت Wall Street ومن اقتراحها، في الوقت نفسه اختلفوا في ارضيات معارضتهم بطريقة جعلت من الصعوبة عليهم صياغة بديل ناجح[lxxxiv].

في الحقيقة كانت هنالك مطالب مختلفة لإصلاح النظام المصرفي والنقدي، فقد فضل المصرفيون وكبار رجال الاعمال والجمهوريون المحافظون مصرف مركزي مسيطر عليه بشكل خاص، وليس من قبل الحكومة، يحمل ايداعات حكومية ويكون كاحتياطي للمصارف الاصغر، وهم بذلك دعموا بقوة ما افضت اليه خطة الدريتش الاخيرة[lxxxv].

في الجانب الاخر عارض المصرفيون واصحاب المصالح الكبرى في الجنوب والغرب هيمنة وول ستريت والمراكز المالية الكبرى الاخرى، هم ايضاً ارادوا احتياطات مسيطر عليها بشكل خاص، لكنهم فضلوا نظرة اخرى، وهو نظام المصارف الاقليمية. فضل المزارعون واصحاب المصالح الاصغر في الجنوب والغرب نظرة ثالثة التي ايدت أيضاً نظام مصرفي واحتياطي وائتماني اقليمي تحت السيطرة الحكومية. وهي النظرة

المشابهة التي كان يدعمها التقدميون وبراين الذين كانوا يطالبون حتى بتأميم المصارف وفرض سيطرة حكومية مباشرة على النظام واصدارها للعملات[lxxxvi].مباشرةً بعد انتخابات عام ١٩١٢ بدأ رئيس اللجنة فرعية المصرفية في مجلس النواب، النائب الديمقراطي كارتر كلاسCartar Glass (١٨٥٨-١٩٤٦)، من ولاين فيرجينيا، العمل من اجل اعداد لائحة لإصلاح النظام المصرفي والنقدي. تشاور خلالها كارتر مع ويلسون لعدة مرات حول ارضية التشريع المقترح. كان كارتر ذو الميول المحافظة خصماً عنيداً لخطة المصرف المركزي، مفضلاً تأسيس نظاماً من مصارف احتياطية منفصلة لا يمكن لأي مصرف ان يهيمن عليه مطلقاً يمارس من خلاله المجتمع المصرفي سيطرته على الائتمان الوطني[lxxxvii].

مع تفضيل ويلسون في البداية مسودة كلاس، الا انه عدل على مسودته، من الواضح لإرضاء التقدميين، بإضافة قمة فيدرالية على راس النظام عن طريق خلق مجلس اتحادي فيدرالي يشرف عليه. ولمحاولة منه لإرضاء المصرفيين وعد ويلسون بتعيين افراد هذا المجلس من قبل ممثلي القطاع الخاص. وعلى الرغم من تحفظ كلاس حول القمة التي اقترحها ويلسون بوصفها "**مركزية خطرة**" الا انه وافق عليها في النهاية وادرجها ضمن لائحته مبيناً استعداده لاتباع تعليمات الرئيس المنتخب[lxxxviii]. بعد انهاء اللجنة الفرعية اكمال مسودة الاصلاح في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩١٣، بدأت اللجنة جلسات الاستماع في ارضية مجلس النواب حتى منتصف شباط. وقد ابدى المصرفيون ورجال الاعمال خلالها حماستهم للنظام الاحتياطي المركزي الذي اقترحته اللائحة[lxxxix].

اثارت اللائحة بعد انتشار اخبارها غضب الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي بكونها نسخة مطابقة فعلياً لخطة الدريتش التي عارضوها مسبقاً، وخروجاً عن برنامج الحزب الديمقراطي الذي تبناه في جميع الانتخابات السابقة. وبين براين ايضاً معارضته للائحة على طول الخطوط التي كتبها كلاس بكونها تجعل أي تشريع مصرفي مستحيلاً وستعمل على تحطيم الحزب الديمقراطي، مطالباً من الرئيس معارضة الاجراء والاصرار على سيطرة الحكومة بالكامل على النظام واصدار العملة[xc]. ومع اغتياظ ويلسون من موقف براين الذي عده ابتزاز سياسي، كان عليه الاعتراف بقدرة براين على اعاقة اللائحة.

لذلك التجأ ويلسون في الحادي عشر من حزيران من اجل المشورة، كما هي عليه الحال دائماً في مثل هكذا مواقف، الى

مستشاره الشخصي الخاص لويس دي. براندیسLouis D. Brandeis (١٨٥٦-١٩٤١)، الذي ايد وجهة نظر براين والتقدميين وطلب من ويلسون ضرورة حصوله على دعم التقدميين لضمان اقرار اللائحة. تبعاً لهذه المناقشة واجراء مشاورات اخرى، اعاد ويلسون النظر في موقفه وطلب من كلاس اعادة صياغة مسودة اللائحة[xci]. مقتنعاً بهذه الاعتراضات وبنصيحة براندیس أعلن ويلسون في خطاب له امام جلسة مشتركة للكونكرس في الثالث والعشرين من حزيران ١٩١٣ بصراحة بانه يجب ان تناط السيطرة على النظام المصرفي بالحكومة نفسها وليس للقطاع الخاص، مؤكداً بان على المصارف ان تكون ادوات وليست سيدة الاعمال والمشاريع التجارية[xcii]. وكانت الخطة الجديدة للائحة مبنية على انشاء عدد من المصارف الاحتياطية الاقليمية يشرف وينظم عملها من قبل مجلس احتياطي فيدرالي يعيين اعضائه من قبل الحكومة.

لم يرضي النواب الديمقراطيين، الناطقون عن الجناح الزراعي في الحزب، ما نصت عليه تعديلات اللائحة، ووصفوها "**كترست مالي**" "Moony Trust" منظم على نحو متكامل الذي يسحب راس المال من المشاريع المنتجة في جميع انحاء البلاد الى الاسواق المالية في نيويورك[xciii]. هم طالبوا ان تتضمن اللائحة التسليف الزراعي القصيرة الامد، واضافة بند اليها ينص على تحطيم الادارات المصرفية المتشابكة[xciv].

حاول ويلسون في الثامن عشر من اب التنازل لمطالب بعض الزراعيين عن طريق وعده بتضمين مطلبهم بمنع الادارات المصرفية المتشابكة ضمن لائحة برنامجه القادم المقاوم للشركات الاحتكارية، كما انه اجاز ادراج مطلبهم حول التسليف الزراعي القصير الامد الى لائحة كلاس[xcv].

طلب ويلسون بعدها عرض اللائحة في المؤتمر التحضيري الديمقراطي لمجلس النواب لمناقشتها واقرارها قبل عرضها على المجلس للتصويت عليها. وعند اجتماع المؤتمر في الحادي عشر من اب لم يقبل ممثلي الزراعيين بتنازلات ويلسون واستمروا بمهاجمة اللائحة بسبب تسليمها النظام المصرفي والعرض النقدي بأيدي اصحاب المصالح الخاصة. وفي وسط هذه المرحلة الحرجة في مناقشات المؤتمر برز دور براين الرئيس لدعم اللائحة عن طريق اصداره مناشدة حماسية للنواب الجنوبيين والغربيين لدعم الاجراء مؤكداً لهم ان الرئيس سوف يفي بوعده بمنع الادارات المتشابكة في الاصلاح القادم[xcvi].

انهت مناشدة براين وتنازلات ويلسون النزاع، وصوت المؤتمر الحزبي الديمقراطي في الثامن والعشرين من اب ١١٦ صوتاً مقابل ٩ لمصلحة لائحة كلاس المنقحة. وتم اقرار

اللائحة في مجلس النواب بعد تقديمها في الثامن عشر من ايلول بـ ٢٨٥ مقابل ٨٥ صوتاً[xcvii].

نجاح ويلسون في اقرار لائحة كلاس في مجلس النواب مثل فقط نصف المعركة. فقد أعرب ثلاثة من ديمقراطيون السبعة في اللجنة المصرفية والمالية في مجلس الشيوخ، بعد تحويلها للمجلس، معارضتهم للائحة، الذين عزموا على تأخير اللائحة عن طريق اعلان نيتهم عن عقد جلسات اجتماع مطولة وعدم تقديمهم للائحة الى المجلس لمناقشتها والتصويت عليها[xcviii].

عزم ويلسون على ضبط اعصابه والبدء باستخدام سحره المعتاد بالإقناع عن طريق دعواته المتكررة للشيوخ الديمقراطيون المرتدون للاجتماع معهم في البيت الابيض لإقناعهم على التخلي عن مواقفهم السابقة وتبني اللائحة وضمان اقرارها[xcix].

بعد الجهود التي بذلها ويلسون لإقناع الشيوخ المرتدين سمحوا لأعضاء اللجنة من الديمقراطيين في منتصف تشرين الثاني لكتابة تقريرهم حول اللائحة التي اصبحت تعرف الان بلائحة كلاس–اوين Glass–Owen Bill، نسبةً الى مقدمها في مجلس الشيوخ روربرت ال. اوين Robert L. Owen، وتقديمها للمجلس للتصويت عليها. وبعد نقاش حاد حولها في المجلس، تم تشريع اللائحة في التاسع عشر من كانون الاول ١٩١٣ بتصويت ٥٤ مقابل ٣٥. وقع الرئيس ويلسون في مساء الثالث والعشرين من الشهر نفسه التشريع الذي اسس قانون النظام الاحتياطي الفيدرالي[c] Federal Reserve Act الاكثر شهرة وديمومة ضمن برنامج ويلسون الاصلاحي التي اقرها في دورته الرئاسية الاولى. وهي كانت بتقدير الكثيرون اللائحة الاعظم للتشريع البناء لحقبة ويلسون التي تم تشريعها.

كانت السعادة واضحة على ويلسون اثناء توقيعه اللائحة، أثنى خلالها على الجمهوريين الذين دعموا اللائحة[ci]، واستقبلت الصحف الاميركية التشريع بكونه عمل استثنائي تم انجازه من قبل الادارة الديمقراطية، اثبت ويلسون من خلالها كونه أكبر زعيم ديمقراطي في البلاد.

من الواضح ان اللائحة خضعت الى تغييرات كبيرة منذ ان قدمها كلاس الى ويلسون قبل تدشينه للمنصب حتى اقرارها من قبل مجلس الشيوخ بعد سنة بالكامل من تقديمها. وما بدأت كلائحة صممت لخدمة فقط المجتمع المالي واعادة تأكيد السيطرة الخاصة على النظام المصرفي والنقدي تم تغييره تحت الضغط التقدمي الى الاجراء الذي عرض المنافع الكبيرة للمزارعين فضلاً عن رجال الاعمال والمصرفيين وسمحت على الاقل بالقليل من التنظيم الحكومي، وهي بهذا ارضت نوعاً ما كلا الطرفين.

نص التشريع النهائي للقانون على انشاء اثنا عشر مصرف احتياطي فيدرالي اقليمي يسيطر عليه بشكل خاص، ينظمها ويشرف عليها لمصلحة العامة من قبل قمة، من سبعة اشخاص، في مجلس احتياطي فيدرالي، يضم وزير المالية ومسؤول اصدار العملة وخمسة اعضاء يعينون من قبل الرئيس، فضلاً عن تعيينه ثلاثة من التسع اعضاء في كل مجلس اقليمي على شرط خبرتهم بالأمور المصرفية[cii]. واشترط القانون ان تكون هذه الفروع قريبة من خطوط النقل للسماح بنقل الاحتياطيات النقدية عند الحاجة بين مصرف واخر عبر البلاد[ciii].

المبحث الرابع: "ويلسون وتشريع القوانين المقاومة للاحتكار"

انسجاماً مع سياسة ويلسون الاصلاحية فيما يخص القضايا الاقتصادية وفق برنامجه "**الحرية الجديدة**" عزم ويلسون هذه المرة العمل على تشريع البند الثالث والمهم في برنامجه الاصلاحي الذي يتعلق بتشريع القوانين المقاومة للاحتكار. ومن الجدير بالملاحظة ان ويلسون كان حريصاً اثناء تنفيذ برامجه التشريعية على دفع كل تشريع على حدة ليركز جهوده عليه لضمان اقراره، بعدها يقوم بدفع النواب الديمقراطيون في الكونكرس على تقديم اللائحة الاصلاحية التالية التي تمت مناقشتها معهم في فترة تشريع البنود السابقة.

لم تختلف الصعوبات التي مر بها تشريع لائحة اصلاح القوانين المقاومة للاحتكار عن الصعوبات التي مر بها تشريع قانون الاحتياطي الفيدرالي لعام ١٩١٣. فمع وجود اتفاق واسع حول السلبيات الكبيرة التي ولدتها الشركات الاحتكارية الكبرى، الا انه كان هنالك اختلاف كبير على ما يجب القيام به لإصلاح هذه المساوئ، بسبب خشية الكثيرون من خسارة الرفاهية التي كانت تقدمه هذه الشركات اذا تم تقديم اطروحات اصلاحية غير مدروسة قد تسيء الى الاحوال العامة بدلاً من اصلاحها[civ].

اثبت قانون شيرمان المناهض للاحتكار Sherman Anti-Trust Act لعام ١٨٩٠، الذي قضى بعدم قانونية جميع العقود او التجمعات او المؤامرات المعرقلة للتجارة والاحتكارات كافة[cv]، فشله عند التطبيق بسبب ايجازه وغموضه وعدم تحديده بالضبط الممارسات الممنوعة من قبل الشركات لتسهيل عمل المحاكم في فرض العقوبات على الشركات التي تخالف بنود القانون[cvi]، والاهم ما يحسب على القانون انه لم ينص ابتداءً على منع ظهور الاتحادات الاحتكارية[cvii]. لذلك تبنى الديمقراطيون منذ عام ١٨٩٦ في جميع برامجهم الانتخابية تشريع قوانين تكبح

التقدير القضائي الذي كان متروكاً للمحاكم الاميركية عند رفع الحكومة قضايا ضد الشركات التي تخالف بنود قانون شيرمان، وتحدد هذه القوانين الجديدة بوضوح البنود المقاومة للشركات الاحتكارية وتفرض عقوبات اجرامية على ادارة الشركات المذنبة[cviii].

في الحقيقة كانت هنالك عدة طروحات لحل مشكلة الاتحادات الاحتكارية اختلفت باختلاف توجهات الطرف الذي كان يدعوا اليها، فقد كان الكثير من اعضاء الحزب الديمقراطي يفضلون اصلاح الترستات عبر تعديل تفسيري لقانون شيرمان يحدد بالضبط المحظورات التي تعرقل التجارة، فضلاً عن منع الادارات التنفيذية المتشابكة في أكثر من قطاع الذي من الممكن ان يؤدي الى المنافسة غير العادلة[cix].

من جانب اخر فضل التقدميون وجماعة براين حل مشابه للذي اقترحه روزفلت في برنامجه الانتخابي لعام ١٩١٢، والذي شجبه ويلسون بقوة حينها، الداعي الى انشاء مفوضية تجارة مستقلة وقوية مسلحة بمجلس وكادر قادر على كظم المنافسة غير العادلة اينما تظهر، لأنه حسب وجه نظرهم ان من المستحيل تحديد جميع الممارسات التي تعيق التجارة عبر القوانين[cx].

الجانب الاكثر اهمية الذي كان على ويلسون مراعاته هذه المرة تمثل في تصاعد الصيحات من قبل معارضيه او حتى من قبل مجتمع رجال المال الذين نسبوا الازمة الاقتصادية التي مرت بها الولايات المتحدة في خريف عام ١٩١٣ الى سياسة الرئيس ويلسون التي اتبعها عبر اصلاحه التعرفة واعلان نيته عن تشريع القوانين المقاومة للاحتكار[cxi].

لذا اتخذ ويلسون هذه المرة خطوات حذرة عند محاولته تشريع البند الثالث من برنامجه الاصلاحي. ومن اجل هذا الامر عقد ويلسون عدة اجتماعات في البيت الابيض مع رجال الاعمال الرئيسين في الولايات المتحدة لتهدئتهم[cxii] وتوضيح رؤيته الاصلاحية القائمة على عدم رغبته اجراء أي تغييرات ثورية او غير مدروسة تؤدي الى زعزعة الاعمال وتهديد اركانه القائمة، وبين بانه طالما ما كان يدعم مجتمع رجال الاعمال وحتى الشركات الاحتكارية الكبرى الجيدة التي طورت نفسها بشكل طبيعي وتجنبت استعمال الطرق غير العادلة للمنافسة[cxiii]، لأنه حسب وجه نظره ان الخلل بالشركات الكبرى ليس الحجم بل في استعمال البعض منها الاساليب التي تحطم بشكل غير عادل الشركات التي هي اصغر منها. بين ويلسون سياسته العامة لإصلاح القوانين المقاومة للاحتكار عبر الخطاب الذي القاه امام جلسة مشتركة للكونكرس في العشرين من كانون الثاني ١٩١٤ لمناقشة

الموضوع. بين ويلسون في بداية خطابه بان العداء بين رجال الاعمال والحكومة قد انتهى الان وانهم جاهزين للاجتماع سوية لتأطير الاعمال وفق الراي العام والقانون[cxiv].

بعد ارضائه المجتمع المالي بهذه الطروحات توجه ويلسون بعدها في خطابه لمناغمة التقدميين عبر مطالبته الكونكرس تشريع القوانين التي ستمنع بشكل كبير الادارات التنفيذية المتشابكة في الشركات الكبيرة مثل جمع ادارات المصارف وسكك الحديد او التجارة او هيئات الخدمات العامة وغيرها[cxv].

وازن ويلسون في مطالبه التالية بين المحافظين والتقدميين عندما اقترح في خطابه انشاء مفوضية تجارية لها الصلاحية لمراقبة وتنظيم العمليات المالية لسكك الحديد، لكنه أكد في الوقت نفسه عدم رغبته رؤية المفوضية تستلم القيادة في العمل كأن الحكومة جعلت نفسها مسؤولة. اذ ادعى بانها فقط اداة لا غنى عنها لتزويد المعلومات وكدار مقاصة للحقائق والمساعدة لأنصاف العمل وتوجيه وتشكيل العمليات التصحيحية ليس فقط لمساعدة المحاكم بل بالاقتراح المستقل عند الضرورة.

واكد ويلسون في خطابه ايضاً الى الحاجة الى تشريع أكثر وضوح وبعداً لسياسة ومعنى قانون شيرمان المقاوم للاحتكار، عبر تحديد الممارسات وطرق الاحتكار وقيود التجارة المعروفة عبر تشريعها فقرة فقرة بقانون الذي لا يترك الشك عملياً ببنوده، وان العقوبات التي يفرضها تكون واضحة للجميع[cxvi].

اختتم ويلسون خطابه بالمطالبة بمنع الشركات القابضة، التي تملك أسهم شركات غيرها للسيطرة عليها، عندما تكون عملية الاندماج هذه مؤذية للجمهور عموماً وتؤدي الى ابعاد الاعمال الاصغر بإزاحتها.

على ضوء هذه الطروحات بدأ ويلسون اجتماعات عديدة مع ممثلي الحزب الديمقراطي في الكونكرس لمناقشة لائحة اصلاح الشركات الاحتكارية، لا سيما مع رئيس اللجنة القضائية في مجلس النواب الاميركي هنري دي. كلايتون Henry D. Clayton (١٨٥٧-١٩٢٩)، من ولاية الاباما Alabama، الذي تبنى طرح اللائحة في المجلس في نيسان ١٩١٤ والتي نصت على جعل المدراء التنفيذيين في الشركات هدف للملاحقة القضائية عند انتهاكاتهم قوانين مقاومة الاحتكار، والنقطة الاهم التي جاءت بها اللائحة هي تحديدها الممارسات التجارية غير المشروعة التي تؤدي الى تشكيل الاحتكارات او التي تنتج عنها[cxvii]، مثل تحديد الاسعار التمييزية، أي عرض سلع بأسعار مختلفة طبقاً للشاري، والتعامل الحصري، أي طلب من المشتري الشراء بشكل خاص من شركة واحدة، والربط بالبيع، أي الطلب من الشاري الذي يشتري سلعة

شراء مواد اخرى. وحددت اللائحة الظروف التي بموجبها تستطيع الشركات شراء أسهم منافسيها[cxviii].

اثارات لائحة كلايتون Clayton Anti– Trust Bill عند عرضها في مجلس النواب غضب كبير من قبل المحافظين بسبب بنودها القضائية، وغضب التقدميون بسبب ضعف مفوضية التجارة التي اقترحتها اللائحة على طول الخطوط التي اقترحها ويلسون في خطابه[cxix]. لكن الاعتراض الاكبر والاهم جاء من قبل ممثلي العمال في الكونكرس بسبب عدم تضمين اللائحة البند الذي يستثني العمال واتحاداتهم من قانون شيرمان كما وعد الديمقراطيون في برنامجهم الانتخابي لعام ١٩١٢ وبرامجهم السابقة[cxx]. لان المحاكم الأميركية منذ عام ١٨٩٤ فسرت نشاطات اتحادات العمال الأميركية في تحريضهم العمال على الاضرابات وغيرها بكونها انتهاكاً لقانون شيرمان وبالتالي عرضة للملاحقة القانونية كون اعمالهم هذه تعد ضمن المؤامرات التي تعرقل التجارة وفق ما نص عليه قانون شيرمان. لذلك سعت اتحادات العمال الأميركية بقوة الى استثنائها بالكامل من قانون شيرمان. وقد غازل الديمقراطيون العمال واتحاداتهم منذ عام ١٨٩٦، لكسب اصواتهم الانتخابية، عن طريق تبني مطلبهم هذا ضمن برامجهم الانتخابية[cxxi].

رفض ويلسون في البداية الامتثال الى مطالب ممثلي العمال في الكونكرس لاستثناء العمال من قانون شيرمان، بعده امتيازاً خاصاً غير مسموح به لمجموعة ما على حساب غيرها، وبكونه شيء مناقض لفلسفته الاصلاحية التي تجسدت في "**الحرية الجديدة**"[cxxii]. لكن بعد الضغوطات الكبيرة التي مورست من قبل ممثلي العمال في الكونكرس على الرئيس ويلسون واجتماعاتهم المتكررة معه في البيت الابيض وتهديدهم بخسارة الحزب الديمقراطي لأصواتهم الانتخابية بل حتى العمل مع معارضي اللائحة من الجمهوريين لضمان عدم اقرارها، وافق ويلسون في اجتماعه في البيت الابيض مع اعضاء اللجنة القضائية في مجلس النواب في الثالث عشر من نيسان على استرضاء العمال عبر تقديم تسوية تفضي الى تقييد الاوامر القضائية التي تصدر من قبل المحاكم في القضايا المتنازع عليها بينهم وبين اصحاب الاعمال وتعيين هيئة محلفين لمثل هكذا قضايا، سويةً مع بند يعرب عن ان نقابات العمال واتحادات المزارعين يجب ان تعد مجموعات شرعية عندما يسعون بشكل قانوني للحصول على اهدافهم المشروعة وانهم بالتالي لا يشكلون مؤامرة في تقييد التجارة[cxxiii].

مع المعارضة الكبيرة التي ابداها ممثلي العمال حول هذه التسوية التي لم تستثني

بشكل كامل اتحادات العمال من قوانين المقاومة للاحتكار، بقي موقف ويلسون صلباً ولم يقدم أي تسويات ابعد. التسوية الوحيدة التي حصلوا عليها فيما بعد في مجلس الشيوخ هي اضافة الجمهوري التقدمي ألبرت بي. كومين عبارة للائحة تنص على ان "**العامل هو انسان وليس سلعة**"[cxxiv]. وافق ممثلي العمال بالنهاية على التسويات، كونها أفضل من لا شيء، وبالغ زعيم العمال ساموئيل غومبيرس Samuel Gompers (١٨٥٠-١٩٢٤) فيما بعد حول اللائحة بوصفها ماكنا كارتا العمال Magna Carta [cxxv]، وهي اشارة تدل على استمرار المغازلة بين اتحادات العمال والحزب الديمقراطي. بحث من ويلسون، صوت المؤتمر الحزبي الديمقراطي لأعضاء مجلس النواب على تبني لائحة كلايتون، في الثاني عشر من مايس، وبعد نقاش مطول في ارضية مجلس النواب تمت المصادقة على اللائحة في الخامس من حزيران بتصويت ٢٧٥ مقابل ٥٤، اذ صوت جميع الديمقراطيين، باستثناء واحد، و٤١ جمهوري و١٥ تتقدمي لصالح اللائحة[cxxvi].

بعد تقديم لائحة كلينتون الى مجلس الشيوخ الاميركي للمصادقة عليها عدل المحافظون في اللجنة القضائية للمجلس الكثير من بنودها الى درجة اضعفتها بشكل كبير قياساً مع ما اراده منها التقدميون في كلا المجلسين. فقد الغت اللجنة القضائية العقوبات الاجرامية في نسخة لائحة مجلس النواب وعدلوا الكثير من بنودها بتخفيف حدتها[cxxvii]. نجح بعدها مجلس الشيوخ بإقرار نسخته المعدلة في الخامس من تشرين الاول بتصويت ٣٥ مقابل ٢٤. ومن الملاحظ ان ويلسون تخلى عن دعمه للائحة بعد تقديمها الى مجلس الشيوخ، بحيث انه لم يشارك في نقاشات واعمال المجلس فيما يخص اللائحة ولم يضغط من اجل منع التعديلات التي اجراها مجلس الشيوخ على نسخة لائحة مجلس النواب التي تبناها، وانه عبر عن امتعاضه عن هذه التعديلات عند توقيعه للائحة وتحويلها الى قانون في الخامس عشر من تشرين الاول ١٩١٤، بعدم دعوته خلالها أي شخص الى البيت الابيض او قيامه بأي احتفالية عامة. وانه حتى عبر عن اللائحة اثناء توقيعها بانها ضعيفة جداً بحيث إنك لا تستطيع تمييزها عن الماء[cxxviii].

يمكن ان ينسب هذا التغيير في موقف ويلسون فيما يخص هذا التشريع بانه جاء منسجماً مع سياسته القائمة على عدم اثارته مجتمع رجال الاعمال لاسيما بسبب الازمة المالية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في حينها، واتباعه لسياسة الموازنة بين المحافظين والتقدميين، لأنه في الوقت الذي اوقف دعمه للائحة كلايتون لصالح

تعديلات المحافظين، دعم ويلسون في حزيران لائحة اخرى تبناها التقدميون مثل براندیس وكتب مسودتها المحامي والمصلح السياسي جورج روبلي George Rublee (١٨٦٨-١٩٥٧) [cxxix] والتي تبناها رئيس لجنة التجارة بين الولايات في مجلس النواب رايموند ستيفنس Raymond Stevens، والشيخ هنري هوليس Henry Hollis في مجلس الشيوخ التي تنص على انشاء مفوضية تجارية فيدرالية جديدة ذات سلطات قوية تشرف وتنظم عمل الشركات الكبرى على ضوء المفوضية التي اقترحها روزفلت والتقدميون منذ البداية[cxxx]. اجتمع ويلسون في العاشر من حزيران في البيت الابيض مع براندیس وستيفس وهايس وروبلي للمناقشة حول موضوع المفوضية، واستطاع الاخير التأثير على ويلسون لتبنيه انشاء المفوضية التجارية الفيدرالية بسلطاتها التنفيذية والتنظيمية الكبيرة حول عمل الشركات[cxxxi].

نصت مسودة اللائحة، التي اصبحت تعرف بلائحة المفوضية التجارية الفيدرالية Federal Trade Commission Bill، على انشاء مفوضية حكومية مستقلة يترأسها خمسة مفوضين الذين يقضون فترة سبع سنوات في المنصب، يرشحهم الرئيس ويقر تعينهم من قبل مجلس الشيوخ، ولضمان عدم حزبيتها، نصت اللائحة على ان لا يكون أكثر من ثلاثة مفوضين من نفس الحزب السياسي. نصت اللائحة ان يكون مهمة المفوضية منع الممارسات التجارية الغير عادلة وتنظيم الدعاية والاعلان والتسويق وممارسات ائتمان المستهلك، وتمنع ايضاً الاتفاقيات المؤدية للاحتكار وممارسات غير عادلة اخرى[cxxxii]. تم اعطاء المفوضية سلطات تحقيقية واسعة والسلطة على توجيه الاوامر للشركات الكبرى لوقف ممارساتها الغير عادلة وفرض اوامرها عبر المحاكم إذا كان الامر ضرورياً[cxxxiii].

المفوضية بالأساس هي سلطة ائتلافية، كذراع ايمن، لوزارة العدل والمدعيين العموميين الخاصين لفرض قانون كلايتون. المفوضية في عملها ليست سلطة قضائية فيدرالية بل قسم مقاوم للاحتكار في وزارة العدل، خاضعة لإعادة النظر والتوجيه من قبل المدعي العام، يقرر اولوية التنفيذ وملائمة القضايا، وتوجيه التحقيقات والتعاون للتسويات، واقتراح النظريات والعلاجات، والاشراف المقيد بأحكام المحاكم. تزود المفوضية استمرار وتوجيه تطبيق الاحكام القضائية الخاصة بمكافحة الاحتكار[cxxxiv].

كما هي الحال مع مسودة لائحة كلايتون، واجهت اللائحة عند بدأ نقاشها في ارضية الكونكرس في تموز هجمات شرسة من قبل المحافظين بسبب بنودها التي ترخص المفوضية الكشف والتحرك ضد الممارسات

التجارية غير العادلة، وهجمات التقدميون من جماعة براين وغيرهم بسبب مطالبتهم بنود اللائحة تحديدات أكثر دقة لتلك الممارسات وتعيق العمل ضدها[cxxxv].

طلب ويلسون من رئيس اللجنة التجارية التحلي بالمرونة بدون تشويش حقيقي من اجل تكييف تنظيم المفوضية مع الظروف الاقتصادية الحالية[cxxxvi]. وبحزم من ويلسون اقر مجلس الشيوخ لائحة مفوضية التجارة الفيدرالية في الثاني من ايلول ٦٤ مقابل ١٦، اذ صوت جميع الديمقراطيون لصالحها، فضلا عن سبعة تقدميين. بعدها مارس ويلسون ضغطاً مشابهاً في مجلس النواب للحصول على مصادقته حول لائحة مجلس الشيوخ. وبعد اجراء المجلس اخر تعديلاً عليها، أضعفها نسبياً، عن طريق توسيع مراجعة المحاكم لأحكام المفوضية، اقرها مجلس النواب، ومن ثم مجلس الشيوخ في الثامن من ايلول ٤٣ مقابل ١٥[cxxxvii].

بتوقيع ويلسون في السادس والعشرين من ايلول ١٩١٤ قانون المفوضية التجارية الفيدرالية Federal Trade Commission Law فضلاً عن توقيعه قانون كلايتون المقاوم للاحتكار Clayton Anti-Trust Law في الخامس عشر من تشرين الاول ١٩١٤ أكمل ويلسون برنامجه المقاوم للاحتكار[cxxxviii]، اذ بين ويلسون بانه بفضل المفوضية سوف لن يتم استعمال الاساليب الغير عادلة للمنافسة وعدم استخدامها لبناء الاحتكارات، وبفضل قانون كلايتون سوف لن تستطيع الادارات التنفيذية المتشابكة للشركات اسناد الشركات الاحتكارية. ولبيان فاعلية المفوضية انه في الفترة بين عامي ١٩١٥-١٩٢٠ احالت المفوضية للقضاء ٢٢٤ قضية عرقلة للتجارة[cxxxix]. في الحقيقة كان لقانون المفوضية التجارية وقانون كلايتون المقاوم للاحتكار الاهمية الاكثر بروزاً في برنامج "**الحرية الجديدة**" لويلسون بسبب أثرهما الدائم لحد الان، اذ مع بعض التعديلات التي اجريت على بنودهما من قبل الكونكرس، الا انهما ما زالا صرحاً يشهد بإصلاحات ويلسون التشريعية.

شعر ويلسون في نهاية عام ١٩١٤ بان برنامجه القائم على اعادة تنظيم اساسي في الحياة الاقتصادية الاميركية قد اكتمل، وبان الحركة التقدمية قد انجزت اهم مهامها. وانه بين في تشرين الثاني ١٩١٤ لاحد اصدقائه المقربين بانه قد أكمل برنامجه الاصلاحي بتشريع العديد من القوانين التي كانت مصدراً للهياج الذي هز مؤسسات الحياة السياسية نفسها، وان الامور كانت على ما عليه حتى وصل الديمقراطيون الى السلطة وتم تشريع بنود "**الحرية الجديدة**" وصححت الاخطاء الاساسية التي كانت تسبب ذلك الهياج [cxl].

وبسبب المتغيرات التي فرضتها ظروف الحرب العالمية الاولى انشغل ويلسون عن تحقيق الاصلاحات الاجتماعية التي كانت تطالب بها الحركة التقدمية واكتفى بالإصلاحات الاقتصادية الرئيسة التي نفذها في دورته الرئاسية الاولى مع بعض التشريعات الثانوية الاقل اهمية، مثل لائحة البحارة لعام ١٩١٥ التي كان الهدف منها ضمان ظروف حياة وعمل كريمة للبحارة الأميركان، ولائحة عمل الاطفال كينك–اوين لعام ١٩١٦ التي منع بموجبها الشحن بين الولايات لسلع انتجت من قبل عمال قاصرين[cxli]، وقانون آدمسون لعام ١٩١٦ الذي سمح بموجبه بتحديد عدد ساعات عمل عمال سكك الحديد بثمان ساعات يومياً وبنفس الاجور[cxlii]، ودعم ويلسون ايضاً قانون قروض المزارع الفيدرالي لعام ١٩١٦ الذي فتح بموجبه اثنا عشر مصرف اراضي فيدرالي يبيع خلاله السندات للعامة ويقدم القروض الى الجمعيات الفلاحية وقروض عقارية طويلة المدى للأعضاء بنسبة فائدة قليلة[cxliii].

الخاتمة واهم الاستنتاجات

– لم ينعكس النمو السريع الذي شهدته الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بفضل الاختراعات وتطور وسائل النقل وتطور الصناعة وزيادة الدخل القومي على جميع افراد المجتمع الاميركي. فقد كان المجتمع يعاني من الشركات الاحتكارية، والفجوة الكبيرة بين الاغنياء والفقراء، والركود الاقتصادي المستمر، وظروف العمل والمصانع السيئة، وتفشي الفساد السياسي، وتدمير المصادر الطبيعية. وما زاد الطين بله ما ولدته السياسة الاقتصادية السائدة في حينه في الولايات المتحدة القائمة على تبني مبدأ الفردية وتقييد وظيفة الحكومة الفيدرالية على حماية الارواح والحرية والاملاك، لذلك لم تتدخل الحكومة من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية او الرفاهية العامة رغم المساوئ التي كان يعاني منها المجتمع الاميركي في حينه.

– ظهرت عدة حركات اصلاحية في الولايات المتحدة تطالب بتصحيح هذه المساوئ عبر تشريعات تحقق العدالة الاجتماعية وتطالب بتدخل حكومي مباشر لتحقيق هذا الامر. وكانت الموجة الاصلاحية الاولى الاكثر تأثيراً تمثلت بالمطالب التي جسدها حزب الشعب الاميركي الذي تأسس عام ١٨٩٠ وتم تبني

معظم مطالبه وتنفيذها لاحقاً من قبل الاحزاب الاميركية الكبيرة لا سيما الحزب الديمقراطي.

– شهدت الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين موجة اصلاحية كبيرة استمرت حتى عام ١٩١٧ عرفت بالحركة التقدمية انتقلت خلالها موجة الاصلاح من يد المزارعين الى ايادي الطبقة الوسطى في المدن، وقد اثار هؤلاء، لاسيما الصحفيون والكتاب، موجة سخط كبيرة بسبب الاوضاع السيئة وطالبوا بقوة بتحقيق الاصلاحات المطلوبة وبتدخل حكومي أكبر لتنظيم الاقتصاد. وكانت الحركة التقدمية من القوى بحيث انه لم تستطع أي شخصية اقتصادية او سياسية او اجتماعية البروز ما لم تربط نفسها مع التقدميين.

– انسجاماً مع موجة الاصلاح التي كانت سائدة في الاجواء صاغ ويلسون عام ١٩١٢ برنامجه الانتخابي الذي عرف بـ"**الحرية الجديدة**" متوافقاً مع مطالب التقدميون، وعزم ويلسون على ركوب الموجة التقدمية بشكل لا يبعده كثيراً عن المحافظين الذين دعموه في بداية ترشيحه.

– واجه ويلسون صعوبات كثيرة عند محاولته اقرار بنوده الاصلاحية الرئيسة في "**الحرية الجديدة**"، فلم يكن ويلسون عند بداية دورته الرئاسية الزعيم الاقوى للحزب الديمقراطي، فكان عليه ان يواجه الائتلاف المحافظ المكون من زعماء التاماني هول في نيويورك ومنظمة سوليفان في شيكاغو، فضلاً عن مواجهة الزعامة القوية لبراين على الجناح التقدمي للحزب، وقد أدركت الادارة الجديدة ان عليها ان توازن بين ما يريده ويلسون وما يسمح به براين. وفي الحقيقة اثبتت براين ان يكون جسراً مهماً بين ويلسون واتباع براين من تقدمي الحزب في الكونكرس عند تشريع ويلسون لبرنامجه التشريعي.

– حقق ويلسون من خلال تنفيذ البند الاول من برنامجه الاصلاحي المتمثل بإقرار لائحة اندروود–ستيفنس عام ١٩١٣ نصراً شخصياً كبيراً بعده الرئيس الاول الذي استطاع تخفيض نسب التعرفة الكمركية بشكل فعلي منذ خمسين سنة، وانه اثبت من خلالها التزامه بالوعود التي قطعها اثناء انتخابات عام ١٩١٢، الامر الذي عزز زعامته على الحزب الديمقراطي.

– اثبت ويلسون مهارة سياسية ومرونة كبيرة خلال تنفيذ بنوده الاصلاحية الرئيسة المتمثلة بإقرار قانون الاحتياطي الفيدرالي عام ١٩١٣، ومفوضية التجارة الفيدرالية وقانون كلايتون المقاوم للاحتكار عام ١٩١٤ بسبب الصعوبات التي واجهتها اقرار هذه القوانين المتمثلة بانقسام الآراء حول الحلول الواجب اتخاذها والضغوط التي كان يمارسها اصحاب المصالح الخاصة، عن

طريق موازنته بين مطالب المحافظين والتقدميين وتدخله الشخصي الحازم وتقديم التسويات والضغط على ممثلي كلا المجلسين من اجل اقرارها.

– كانت اصلاحات ويلسون التشريعية حلقة مهمة في سلسلة الاصلاحات التي قام بها الرؤساء الديمقراطيون في ثلاثينيات وستينيات القرن العشرين. اذ كانت سابقة اعتمد عليها غيره من الرؤساء في برامجهم الاصلاحية، لا سيما مسالة التدخل الحكومي في تنظيم النشاط الاقتصادي عبر المجلس الاتحادي الفيدرالي الذي يشرف وينظم النظام الاحتياطي الفيدرالي او عبر الاشراف والتنظيم الحكومي للشركات من قبل المفوضية التجارية الفيدرالية لعام ١٩١٤، التي كانت لها ولقانون كلايتون المقاوم للاحتكار الاثر الاكثر بروزاً وديمومة لحد الان ضمن برنامج ويلسون الاصلاحي.

–

– تركز برنامج ويلسون التشريعي على اصلاح بعض الجوانب الاقتصادية التي كان يطالب بها الكثير من المصلحين والتقدمين، ولم تتح الفرصة لويلسون تحقيق الاصلاحات الاجتماعية او السياسية التي كانت ضمن برنامجه في الحرية الجديدة والتي كانت مطلب الكثير من التقدميين بسبب الظروف المتغيرة التي ولدتها الحرب العالمية الاولى وانشغال الولايات المتحدة بأحداثها.

– كسب ويلسون بسبب سجل اصلاحاته التشريعية وفرض زعامته الحزبية وتقوية هيبة السلطة التنفيذية الثناء الذي تم وضعه بسببها بين أعظم رؤساء اميركا، بمصاف جيفرسون وأبراهام لينكولن، وهو السجل الذي غطى عليه دوره في الحرب العالمية الاولى وفي عصبة الامم ونقاطه الاربعة عشر.

الهوامش:

(i) وودرو ويلسون (١٨٥٦-١٩٢٤): الرئيس الثامن والعشرون الاميركي ١٩١٣-١٩٢١، اشتهر في انجازاته التشريعية ومثاليته العالية ومبادئه الاربعة عشر وانشائه لعصبة الامم الامر الذي اكسبه جائزة نوبل للسلام ١٩١٩. ابن وزير مشيخي ومن أصل أيرلندي-إسكتلندي. حصول على الدكتوراه عام ١٨٨٦، وأصبح رئيساً لجامعة برينستون ١٩٠٢، وحاكماً لولاية نيوجرسي ١٩١٠، فاز في الانتخابات الرئاسية عام ١٩١٢ عن الحزب الديمقراطي، ينظر:

Encyclopedia Britannica C.D. ROM Copyright, 2009.

(ii) ألان نيفينز وهنري ستيل كوماجر، موجز تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة محمد بدر الدين خليل، القاهرة، ١٩٩٠،ص ٢٧٢.

(iii) Reeves, Thomas C., Twentieth-Century America, A Brief History, New York, 2000, P.2.

(iv) Kendrick A. Clements, the Presidency of Woodrow Wilson, University Press of Kansas, 1992, P.17.

(v) Reeves, Op. Cit., P.3.

(vi) Ibid, P.10.

(vii) George W. Ruiz, "**The Ideological Convergence of Theodore Roosevelt and Woodrow Wilson**", Presidential Studies Quarterly, Vol. 19, No. 1, Winter, 1989, P.160.

(viii) Reeves, Op. Cit., P.11.

(ix) Howard Zinn, A People's History of the United States, London And New York, 1980, P.119.

(x) Ann Gaines, Great American Presidents "Woodrow Wilson", Philadelphia, 2004, P.46.

(xi) Reeves, Op. Cit., P.11.

(xii) Richard Hofstadter, The Age Of Reform: From Bryan To F.D.R., New York, 1955, PP.5,101.

(xiii) وكالة الاعلام الامريكية، "موجز التاريخ الأميركي"، (د.م)، ١٩٩٧، ص١٠٨.

(xiv) Marshal E . Dimok and Gladys O. Dimok, American Government in Action, New York, 1946, p.250.

(xv) وليم جيننغز براين (١٨٦٠-١٩٢٥): سياسي ديمقراطي وزعيم شعبي ومحامي ومالك ومحرر صحيفة الكومونرCommoner من ولاية نبراسكا والمرشح ثلاث مرات للرئاسة الأميركية ١٨٩٦و١٩٠٠و١٩٠٨. عينه ويلسون وزيراً للخارجية عام ١٩١٣-١٩١٥. عارض براين بشكل علني دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى. استقال من منصبه عام ١٩١٥ نتيجة اعتراضه على المذكرة الشديدة اللهجة التي وجها ويلسون إلى الحكومة الألمانية نتيجة إغراق السفينة لوزيتانيا. لمزيد من التفاصيل ينظر:

The Encyclopedia Americana, In Thirty Volumes, Edited By A. H. McDannald, Americana Corporation, New York, 1948, Vol. 4, PP. 646-647 .

(xvi) Leland Dewitt Baldwin, the Meaning of America, Maryland, 1955, PP.227-228.

(xvii) ألان نيفينز وهنري ستيل كوماجر، المصدر السابق، ص٣٩١.

(xviii) Reeves, Op. Cit., P.22.

(xix) Clements, Op. Cit., P.22.

(xx) روبرت أم. لافوليت (١٨٥٥-١٩٢٥): سياسي جمهوري ومحامي أميركي يعد زعيم الحركة التقدمية. حاكم لولاية ويسكونسن ١٩٠٠-١٩٠٦، وعضو كونكرس ١٩٠٦-١٩٢٥، كان مشهوراً بدعمه التشريعات الإصلاحية وجعل ولايته رائدة في التشريعات التقدمية. كان رئيس العصبة الجمهورية التقدمية التي ناهضت إدارة تافت. رشح لافوليت للرئاسة عن الحزب التقدمي عام ١٩٢٤، إلا انه فشل في الانتخابات. ينظر:

Robert S. Maxwell, La Follette and the Rise of the Progressives in Wisconsin, New York, 1956.

(xxi) ألان نيفينز وهنري ستيل كوماجر، المصدر السابق، ص ٤٠٢.

(xxii) Clements, Op. Cit., P.23.

(xxiii) Arthur S. Link, Wilson: The New Freedom, Princeton, N. J., 1956.

(xxiv) Reeves, Op. Cit., P.45.

(xxv) أودو زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ ١٧٨٩ حتى اليوم، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٦، ص١٨٤.

(xxvi) لمزيد من التفاصيل حول برنامج روزفلت الانتخابي، ينظر: كريم صبح، جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية ومحنة الانشقاق، دراسة في عوامل تأسيس الحزب (الثالث) التقدمي وأفوله ١٩٠٩-١٩١٦، بغداد، ٢٠١٠.

(xxvii) Allen Johnson, (Ed.), Theodore Roosevelt and His Times a Chronicle of the Progressive Movement, Connecticut, 1921, P. 230.

(xxviii) Oscar T. Barck, Jr. And Nilsson M. Blake, Since 1900: A History Of The United States In Our Times, Third Edition, New York, 1959, P.83.

(xxix) Wilson inaugural address, March 4, 1913, in Arthur S. Link, (Ed.), The Papers Of Woodrow Wilson, 69 Volumes, Princeton, N.J., 1966-1994, **Vol.** 27, 1978, P.148.

(xxx) Ibid, P.149.

(xxxi) Ibid, P.159.

(xxxii) Frank B. Lord and Tames William Bryan, Woodrow Wilson's Administration and Achievements, Washington, D. C., 1921, P.17.

(xxxiii) Cooper, John Milton, Jr., Woodrow Wilson A Biography, New York, 2011,P.213.

(xxxiv) Andrews, Op. Cit., P.400.

(xxxv) ألان نيفينز وهنري ستيل كوماجر، المصدر السابق، ص٢٨١.

(xxxvi) W. Elliot Brownlee, Federal taxation in America, A short history, Second edition, Cambridge University press, 2004, P.37.

(xxxvii) Richard A. Posner, "**The Federal Trade Commission**," University of Chicago Law Review, 47, Chicago University Press, 1969, P.177.

(xxxviii) Karen E. Schnietz**,** "**The 1916 Tariff Commission**", Business And Economic History, Vol. 23, No.1, Fall 1994, P.179.

(xxxix) Brownlee, Op. Cit., P.44.

(xl) John A. Thompson, Woodrow Wilson: Profiles In Power, London, 2002, P.73.

(xli) "National Democratic Platform", Issued By: The Democratic National Committee, Baltimore, July 2, 1912, P.2.

(xlii) Arthur W. Macmahon, "**Woodrow Wilson as Legislative Leader and Administrator**", the American Political Science Review, Vol. L, No.3, Sep., 1956, P.644.

(xliii) August Heckscher, Woodrow Wilson A Biography, Second Ed., Connecticut, 1991, P.304.

(xliv) Lord and Bryan, Op. Cit., P.16.

(xlv) Macmahon, Op. Cit., P.652.

(xlvi) Lord and Bryan, Op. Cit., P.18.

(xlvii) أوسكار أندروود (١٨٦٢-١٩٢٩): سياسي ومحامي أميركي. انتخب عضواً في مجلس النواب ١٨٩٥- ١٨٩٦ و١٨٩٧-١٩١٥، وشغل منصب رئيس اللجنة المالية في المجلس المهتمة بمراجعة وعمل التوصيات للميزانية الفيدرالية. انتخب عضواً في مجلس الشيوخ الأميركي ١٩١٥-١٩٢٧. فشل في محاولة ترشيحه للرئاسة عام ١٩٢٤. ينظر:

Encyclopedia Britannica C.D. ROM Copyright, 2009.

(xlviii) Barck And Blake, Op. Cit., P.157.

(xlix) Thompson, Op. Cit., P.73.

(l) Arthur S. Link, Woodrow Wilson and Progressive Era 1910-1917, New York, 1945, P.38.

(li) Clements, Op. Cit., P.36.

(lii) Wilson Address on Tariff Reform to a Joint Session of Congress, April 8, 1913, In Link, The Papers, Vol. 27, P.270.

(liii) Ibid, P.271.

(liv) Heckscher, Op. Cit., P.306.

(lv) Link, Wilson and Progressive Era, P.

(lvi) Macmahon, Op. Cit., P.217.

(lvii) Heckscher, Op. Cit., P.306.

(lviii) Clements, Op. Cit., P.36.

(lix) Link, Wilson and Progressive Era, P. 40.
(lx) Barck And Blake, Op. Cit., P.157.
(lxi) Thompson, Op. Cit., P.73.
(lxii) Wilson to J. R. Thornton, July 15, 1913, In Link, The Papers, Vol. 28, P.35.
(lxiii) Cooper, Op. Cit., P.217.
(lxiv) تشارلز وماري بيرد، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، الجزء الثاني، دمشق، ١٩٦٠، ص٤٧٣.
(lxv) Wilson statement on Tariff Lobbyists, May 26, 1913, In Link, The Papers, Vol. 27, P.473.
(lxvi) Lord and Bryan, Op. Cit., P.19.
(lxvii) Heckscher, Op. Cit., P.307.
(lxviii) Link, Wilson and Progressive Era, P.41.
(lxix) Cooper, Op. Cit., P.219.
(lxx) Thompson, Op. Cit., P.74.
(lxxi) Link, Wilson and Progressive Era, P43.
(lxxii) Wilson Remarks upon signing the Tariff bill , Oct. 3, 1913, In Link, The Papers, Vol. 28, P.351.
(lxxiii) Matthew Page Andrews, American History and Government, Philadelphia, 1921, P.400.
(lxxiv) Barck And Blake, Op. Cit., P.157.
(lxxv) Clements, Op. Cit., P.39.
(lxxvi) Brownlee, Op. Cit., P.56.
(lxxvii) Andrews, Op. Cit., P.400.
(lxxviii) Andrews, Op. Cit., P.401.

(lxxix) Cooper, Op. Cit., P.219.
(lxxx) Heckscher, Op. Cit., P.317.
(lxxxi) Reeves, Op. Cit., P.51.
(lxxxii) Lord and Bryan, Op. Cit., P.20.
(lxxxiii) Clements, Op. Cit., P.41.
(lxxxiv) Thompson, Op. Cit., P.74.
(lxxxv) Cooper, Op. Cit., P.219.
(lxxxvi) Clements, Op. Cit., P.41.
(lxxxvii) Link, Wilson and Progressive Era, P.45.
(lxxxviii) Heckscher, Op. Cit., P.318.
(lxxxix) Link, Wilson and Progressive Era, P.46.
(xc) From the Diary of Colonel House, May 19, 1913, In Link, The Papers, Vol. 27, P.457.
(xci) Heckscher, Op. Cit., P.318.
(xcii) Wilson Address on Banking And Currency Reform to a Joint Session of Congress, June 8, 1913, In Link, The Papers, Vol. 27, PP.572-573.
(xciii) Barck And Blake, Op. Cit., P.159.
(xciv) Clements, Op. Cit., P.42.
(xcv) Ibid, P.43.
(xcvi) Link, Wilson and Progressive Era, P.50.
(xcvii) Clements, Op. Cit., P.42.
(xcviii) Heckscher, Op. Cit., P.320.
(xcix) Ibid, P.319.
(c) Harold C. Syrett, (Ed.), American Historical Documents, New York, 1960, P.329.
(ci) Wilson Remarks Upon Signing The Federal Reserve

Bill, Dec. 23, 1913, In Link, The Papers, Vol. 29, P.64.
(cii) Syrett, Op. Cit., P.328.
(ciii) Barck And Blake, Op. Cit., PP.160-161.
(civ) Andrews, Op. Cit., P.416.
(cv) ألان نيفينز وهنري ستيل كوماجر، المصدر السابق، ص٣١٦.
(cvi) Cooper, Op. Cit., P.229.
(cvii) Posner, Op. Cit., P.49.
(cviii) National Democratic Platform…1912, P.2.
(cix) Barck And Blake, Op. Cit., P.162.
(cx) Posner, Op. Cit., P.49.
(cxi) Reeves, Op. Cit., P.52.
(cxii) Ray Stannard Baker, Woodrow Wilson Life and Letters, Vol. 5, New York, 1938, P.100.
(cxiii) Clements, Op. Cit., P.124.
(cxiv) Wilson Address on Antitrust Legislation to a Joint Session of Congress, Jan. 20, 1913, In Link, The Papers, Vol. 29, P.153.
(cxv) Ibid, P. 155.
(cxvi) Ibid, P. 157.
(cxvii) Heckscher, Op. Cit., P.324.
(cxviii) Syrett, Op. Cit., P.333.
(cxix) Cooper, Op. Cit., P.229.
(cxx) Thompson, Op. Cit., P.75.
(cxxi) National Democratic Platform…1912, P.6.
(cxxii) Heckscher, Op. Cit., P.324.
(cxxiii) Link, Wilson and Progressive Era, PP.69-70.
(cxxiv) Lord and Bryan, Op. Cit., P.21.
(cxxv) Thompson, Op. Cit., P.75.
(cxxvi) Clements, Op. Cit., P.49.
(cxxvii) Thompson, Op. Cit., P.76.
(cxxviii) Reeves, Op. Cit., P.53.
(cxxix) Barck And Blake, Op. Cit., P.162.
(cxxx) Cooper, Op. Cit., P.232.
(cxxxi) Clements, Op. Cit., P.49.
(cxxxii) Syrett, Op. Cit., P.331.
(cxxxiii) Clements, Op. Cit., P.49.
(cxxxiv) Posner, Op. Cit., P.51.
(cxxxv) Heckscher, Op. Cit., P.324.
(cxxxvi) Link, The Papers, Vol. 30, PP.348-349.
(cxxxvii) Clements, Op. Cit., P.50.
(cxxxviii) Syrett, Op. Cit., P.328.
(cxxxix) Clements, Op. Cit., P.51.
(cxl) Link, Wilson and Progressive Era, P.78.
(cxli) Reeves, Op. Cit., P.151.
(cxlii) Clements, Op. Cit., P.44.
(cxliii) Reeves, Op. Cit., P.54.